# أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠)

**أ.م.د. إيناس محمد رشيد**
**الجامعة العراقية**
**كلية القانون والعلوم السياسية**
inas.rashid@aliraqia.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.4.2

**تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٢/٢٩ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٢/٢٠ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٤/٣٠**

## المستخلص

يتناول البحث واحدة من أهم المشاكل التي تواجة الاقتصاد العراقي، والمتمثلة بتقلبات أسعار النفط وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والمالية في الاقتصاد العراقي، وبالتالي على العوائد المالية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب تبعية القطاعات الاقتصادية المختلفة للقطاع النفطي، فضلاً عن تأثر السياسة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية بالهزات والصدمات الحاصلة في أسعار النفط عالمياً. وفي هذا البحث تم استخدام الأسلوب التحليلي لبيان أثر الصدمات النفطية (السالبة منها أو الموجبة) على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والمالية والتضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) لمحاولة التعرف على أثر تلك الصدمات عليها وبيان مدى تطابقها مع النظرية الاقتصادية، تم التوصل إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتأثر من حيث الأهمية النسبية بالصادرات النفطية، ومن ثم بالانفاق الحكومي الإجمالي، وخاصة التشغيلي منه وبعدها بأسعار النفط وأخيراً بمعدلات التضخم خلال فترة البحث، وتم التوصل إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لا يظهر حقيقة نمو الاقتصاد أو الإنتاج وإنما هو تراكم الأموال المتحصلة من إيرادات النفط الريعية التي توجه في غالبيتها الى موازنات تشغيلية ذات طابع انفاق استهلاكي. كما تم التوصل إلى أن الصدمات السالبة والناتجة عن إنخفاض أسعار النفط ستؤثر على المتغيرات الحقيقية (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والانفاق الحكومي) وفق منطق النظرية الاقتصادية (انخفاض الناتج المحلي والإنفاق الحكومي مع تزايد في معدلات البطالة ويقابلها انخفاض في معدلات التضخم)، في حين ان صدمات أسعار النفط الإيجابية كانت متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية من ناحية التضخم والبطالة، لكنها لم تتطابق بشكل كامل مع مؤشري الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي.

**الكلمات المفتاحية:** صدمات أسعار النفط، متغيرات الاقتصاد الحقيقي، البطالة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، الإيرادات العامة.

# The Impact of Oil Price Shocks on Some Economic Variables in Iraq for the Period (1990-2020)


## Abstract

The research deals with one of the most important problems facing the Iraqi economy, represented by fluctuations in oil prices and their impact on the real economic and financial variables in the Iraqi economy and thus on financial returns, which leads to economic instability due to the dependence of the various economic sectors on the oil sector, as well as the impact of economic policy and strategies Development by tremors and shocks occurring in global oil prices. In this research, the analytical method was used to show the impact of oil shocks (negative or positive) on the real and financial economic variables, inflation and unemployment in the Iraqi economy for the period (1990-2020) to try to identify the impact of those shocks on them and explain The extent to which it matches with the economic theory, it was concluded that the growth of GDP is affected in terms of relative importance by oil exports and then by total government spending, especially operational ones, and then by oil prices and finally by inflation rates during the research period, and it was concluded that the GDP does not appear The growth of the economy and production is the accumulation of funds obtained from the revenues of the Rentier oil, which is directed mostly to operational budgets of a consumer spending nature. It was also concluded that the negative shocks resulting from the drop in oil prices will affect the real variables (gross domestic product, inflation, unemployment and government spending) according to the logic of economic theory (decrease in domestic product and government spending with an increase in unemployment rates and a corresponding decrease in inflation rates), while The positive oil price shocks were consistent with the logic of economic theory in terms of inflation and unemployment, but they did not fully coincide with the indicators of gross domestic product and government spending.


**Key words:** oil price shocks, real economy variables, unemployment, inflation, gross domestic product, public spending, public revenues.

**المقدمة:**

في ظل غياب التنوع الاقتصادي يعد القطاع النفطي المصدر الأساسي والرئيسي للإيرادات العامة في العراق، مما يجعل اقتصاده هشاً وعرضةً للصدمات الناجمة عن تغيرات عالمية لها ارتباط وتأثير قوي على مجمل قطاعاته الاقتصادية، كما ان الاوضع السياسية والأمنية وعدم وضوح السياسات الاقتصادية وغياب استراتيجيته التنموية الشاملة لاعادة هيكلة بنيته التحتية ومشاريعه الاقتصادية. أدت إلى هدر الوفرات المالية التي تحققت بارتفاع أسعار النفط الخام للفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) وإغفال إن هذه العوائد قد تحققت نتيجة تغليات في الأسواق النفطية أدت الى حدوث صدمات في الأسعار بشكل مفاجئ قادت الى مكاسب مالية كبيرة ومؤقتة، وإن هذه العوائد متذبذبة وغير مستقرة، مبنية على مضاربات وأزمات اقتصادية وليست عن طريق قطاعاتها الإنتاجية أو مشاريعها الاستثمارية، الامر الذي أدى الى ضياع فرصة ثمينة على العراق في توجية تلك الموارد المالية لدعم اقتصاده المتهالك، بالتالي لم يتم استغلالها لما يحقق المنافع الاقتصادية المرجوة.

**مشكلة البحث:**

ارتبطت الأزمات و التطورات الاقتصادية العالمية بأحداث صدمات غير متوقعة في أسعار النفط انعكست على الطلب العالمي للنفط الخام، الذي يؤثر بشكل كبير على الصادرات النفطية للعراق، وبالتالي العوائد النفطية المتحققة التي تعد مصدر رئيسي لايرادات الدولة في ظل غياب مساهمه القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها يعتمد على العوائد النفطية المتحققة في ظل ريعية الدولة، مما يجعلنا امام مجموعة الأسئلة التي يمكن ان تطرح بالشكل الآتي:

١. في ظل عدم وضوح السياسة الاقتصادية وضبابية النمط الاستثماري للاستغلال الثروة النفطية الذي يجب اعتماده لم يتم استغلال الثروة النفطية في العراق وفق الكفاءة الاقتصادية من حيث الكم والكيف.
٢. هل ستؤثر تلك الصدمات على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة) والمتغيرات المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة).
٣. ما هو تأثير صدمات أسعار النفط على المؤشرا ت الإيجابية والسلبية في الاقتصاد العراقي؟

**هدف البحث:**

يهدف البحث إلى:

١. تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأثرها على المتغيرات في الاقتصاد العراقي ومدى تأثير حصول صدمة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية على مؤشرات الاقتصاد العراقي.
٢. بيان مدى اعتمادية الاقتصاد العراقي على مورد النفط لدعمه بالموارد المالية اللازمة للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).
٣. تحليل وبيان أهم الخيارات التي يمكن لمخطط السياسة النفطية اللجوء إليها في سبيل استغلال هذا المورد الناضب.

**فرضية البحث:**

توجد علاقة غير منضبطة بين صدمات الأسعار النفطية بنوعيها الصدمات النفطية السلبية أو الإيجابية على متغيرات الاقتصاد العراقي وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية.

**أهمية البحث:**

تنطلق من الوقوف على مشكلة ريعية الاقتصاد العراقي وغياب التنوع الاقتصادي يسبب ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية، وفشل الخطط التنموية من النهوض بواقع الاقتصاد.

**منهجية البحث:**

من أجل وصول البحث الى تحقيق أهدافه وفرضيته، تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث رئيسية، خصص المبحث الأول للجوانب النظرية في التعريف بالاقتصاد العراقي في ظل ريعية النفط من خلال التعرف على الواقع النفطي في ظل أسعار النفط وحجم الإنتاج النفطي وملامح أحادية الاقتصاد العراقي أو ملامح الاقتصاد النفطي للدولة، في حين تناول المبحث الثاني دراسة تطور وتحليل المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي وتحليل مؤشرات الإنتاج النفطي في العراق وتأثير صدمات أسعار النفط عليها للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وتحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي وصدمات أسعار النفط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، ومن ثم تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية وصدمات أسعار النفط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، بينما خصص المبحث الثالث للاستنتاجات والتوصيات.

**حدود البحث:**

تمتد حدود البحث إلى:

١. مكانياً: تم اعتماد القطاع النفطي في العراق كمكان لعينة البحث.

٢. المدة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) كمدة زمنية لبيانات متغيرات البحث.

**الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر صدمات أسعار النفط، ويمكن إرجاع الدراسات المنهجية لتقلبات أسعار النفط الى منتصف السبعينات نتيجة الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الذي جاء بعد الحظر النفطي لمنظمة أوبك مما سبب ركود عالمي. ومن هذه الدراسات:

١. تناول (El Anshasy,2009) في دراسته الموسومة:

**Oil prices and economic growth in oil-exporting countries. In Proceedings of the 32nd international IAEE Conference, San Francisco, CA, USA, 21–24 June 2009**

بتحليل تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطبيق نموذج (GMM) على فترة البيانات ١٩٧٠-٢٠٠٤ لـ(15) دولة مصدرة للنفط. وكشفت نتائج التقدير عن تأثير إيجابي لأسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

٢. كما درس الباحث (Papapetrou,2001) حالة اليونان في بحثة الموسوم:

**Oil Price Shocks, Stock Market, Economic Activity and Employment in Greece**

باستخدام نموذج Vector Autoregressive (VAR)، الذي حاول فيه قياس أثر صدمات أسعار النفط على الإنتاج الصناعي والتوظيف، توصل الباحث إلى أن هناك تأثير سلبي لتغيرات أسعار النفط الحقيقية على الإنتاج الصناعي والتوظيف، مما أحدث تأثير سلبي لأسعار النفط على رفاهية البلاد.

٣. في حين تناول الباحث العراقي (قصي الجابري، ١٩٩٥) في أطروحة الدكتوراه الخاصة به التي جاءت بعنوان:

**بناء أنموذج قياسي لتحليل أثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر**

إذ حاول الباحث قياس أثر صدمة العرض التي أصابت الاقتصاد العراقي أثناء فترة العقوبات الدولية على العراق ومدى قوة الصدمة التي يتعرض لها كل قطاع من باقي القطاعات الاقتصادية، توصل الباحث إلى أكثر من استنتاج ومنها أولاً ان الصدمة انتجت نقلة أو نقلتين في دالة العرض، وبما ان العراق كان يعتمد على الاستيراد لسد حاجاتة من البضائع والمواد الأولية انخفضت دالة العرض بشكل متسارع وكان ذلك بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية، أما الاستنتاج الثاني فكان ان الطلب الاستهلاكي الخاص تحمل عبء الصدمة ويعد الأقوى من بين الصدمات التي تعرضت لها عناصر الطلب الكلي، كما ان صدمة الرض خلقت تأثير سلبي على القطاعات الاقتصادية وبشكل متسارع خلال مدة العقوبات الدولية.

٤. تناول الباحث (Bash,2015) في دراستة الموسومة:

**Impact of fluctuations in crude oil prices on the Jordanian public budget for the period of 1995-2013**

بيان أثر صدمات تقلب أسعار النفط على الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية للمدة من (١٩٩٥-٢٠١٣) بالاستعانة باستخدام الطرق الإحصائية (VAR) & (OLS)، وجاءت النتائج إلى ان هناك تأثيراً إحصائياً مهم لأسعار النفط على عجز الموازنة العامة، من خلال أن عجز الموازنة سيزداد وبشكل مضطرد نتيجة الزيادة في أسعار النفط الخام.

٥. كما توصل كل من (Pérez de Garcia & Cañada,2003) بدراستهما الموسومة:

**Do Oil Price Shocks Matter? Evidence for some European countries**

اللذان درسا (15) دولة أوروبية، على نتائج مختلفة اعتماداً على ما إذا كان يتم استخدام مؤشر أسعار النفط العالمي أو مؤشر أسعار النفط الأصلي الوطني. علاوة على ذلك، لم يتوصلا الى ان هناك أي علاقات تكامل طويلة الأمد بين أسعار النفط والنشاط الاقتصادي باستثناء أيرلندا والمملكة المتحدة. لذلك، يقترحون أن تأثير الصدمات النفطية على النشاط الاقتصادي يقتصر على المدى القصير.

٦. في حين انطلق كل من (الجنابي، نبيل مهدي كاظم والغالبي، كريم سالم حسين) في بحثهما الموسوم:

**The relation between prices of oil and us exchange rate co-integration and Granger causality**

هناك علاقة سببية مستقرة وعكسية وباتجاه واحد من سعر صرف الدولار مقابل اليورو إلى أسعار النفط الخام وفي الأجلين القصير والطويل يقتصر، إذ حاولوا تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل اليورو وأسعار النفط العالمية واختيار سعر صرف مقابل اليورو كان له مايبرره من شروط علمية وموضوعية متمثلة بكون منطقة اليورو ثاني اكبر اقتصاد في العالم، فضلاً عن بعض الدعوات والطروحات الحديثة لتسعير النفط باليورو بدل من الدولار. وجاءت النتائج الى ان اختبارات الاستقرار باستخدام جذور الوحدة للمتغيرين غير مستقران في المستوى العام، إلا أنها يكونان مستقران في الفروق الأولى. وان كل من أسعار النفط ومعدل صرف الدولار متكاملان تكاملاً مشتركاً، وتم التوصل الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، مما يعني أنهما لا يبتعدان على بعضهما البعض كثيراً بحيث يظهران سلوكاً متشابها.

**المبحث الأول: الاقتصاد العراقي في ظل ريعية النفط:**

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المعتمدة على الثروة النفطية ويمتلك كافة خصائص الاقتصاد النفطي احادي الجانب، والبعيد كل البعد عن التنوع الاقتصادي مما يجعله عرضة للتأثر بالتقلبات والصدمات التي تحدث في الأسواق النفطية وتؤثر بشكل كبير على اقتصاده.

لذلك سنحاول في هذا المبحث تناول الآتي:

المطلب الأول: مورد النفط بين صدمات الأسعار وواقع الاقتصاد العراقي.

أولاً: ما هي الصدمات النفطية.

ثانياً: الواقع النفطي في ظل أسعار النفط عالميا و حجم الإنتاج النفطي.

المطلب الثاني: ملامح أحادية الاقتصاد العراقي او ملامح الاقتصاد النفطي للدولة.

**المطلب الأول: مورد النفط بين صدمات الأسعار في الأسواق النفطية وواقع الاقتصاد العراقي:**

يعد الإنتاج النفطي مرادفاً للايرادات المالية أو الوفرة المالية التيس تمد عجلة الاقتصاد الوطني، وذلك في ظل التراجع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمساهمة الأكبر للقطاع النفطي الذي بدوره يتعرض انتاجه الى صدمات وتقلبات تنعكس على الأسعار، وبالتالي العوائد النفطية المتحققة لذلك ستتناول في هذا المطلب الآتي:

**أولاً: ما هي الصدمات النفطية:**

الصدمة (Shock) يقصد بها ((حدوث تغيير شديد و مفاجئ في المتغيرات الاقتصادية و تمثل حالة لم تكن متوقعة)) (Guell,2010:123)، كما تُعرف الصدمة بأنها ((التغيرات التلقائية والفجائية التي تؤدي إلى انتقال أحد منحنيي العرض الكلي أو الطلب الكلي أو كلاهما نتيجة لتغيرات غير متوقعة)) (ايدجمان، ١٩٩٩: ٣٤٠-٣٤١)، والصدمات إما إيجابية أو سلبية. وإن ما يهمنا هنا الصدمات التي تحدث في أسعار النفط العالمية والتي تعرف بصدمات أسعار النفط وتمثل ((الفرق بين سعر النفط المتوقع والسعر الفعلي المتحقق في السوق النفطية)) (Economou,2017:2-3)، إن هذا التغير السريع والمفاجئ في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض يؤدي إلى إرباك

السياسات الاقتصادية بالدولة خاصة تلك الدول الريعية التي يمثل النفط المورد الأساسي لموازناتها مما ينعكس إيجاباً أو سلباً على مستويات الانفاق والاستثمار والاستهلاك، وقبل كل هذا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي كون الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر في تكوينه و يمكن توضيح اغلب تلك الصدمات:

**١. صدمة الطلب النفطي (Oil demand shock):**

ويقصد بصدمة الطلب ((التحولات غير المرتقبة في الطلب الناجمة عن التغيرات غير متوقعة في متغيرات داخلية أو خارجية، خارجة عن سيطرة السياسة الخارجية)) (شوكت، ٢٠٠٧: ٥٦-٥٧)، إذ تلعب الكوارث والازمات والحروب دوراً أساسياً تغير الطلب على النفط الخام عالمياً، وبالتالي حدوث الصدمات في أسعار النفط، فضلاً عن توقعات المستثمرين والمقارنة بالعقود النفطية، إذ أن أكثر من (56%) من العقود تحت سيطرة المضاربون وليست الشركات النفطية (الهيد، ٢٠١٨: ٤٩)، فالتغير المفجئ في حجم الطلب على النفط ينعكس على تغير مستويات الأسعار بشكل أكبر.

**٢. صدمة المعروض النفطي:**

تعرف بأنها (اضطراب في العرض ناجم عن تدهور متغيرات غير مسيطر عليها داخلياً تقود إلى تغير في أسعار النفط) (الجابري، ١٩٩٥: ٤). وإن هذا التغير المفاجئ في حجم المعروض من النفط يعود إلى عدة أسباب منها (حجم الإنتاج، اكتشاف آبار جديدة، توقعات المستثمرين، نضوب آبار قديمة، تغير في تكاليف الإنتاج، اعتماد أو إمكانية الحصول على تكنولوجيا الحديثة والمتطورة في عمليات الاستخراج، الالتزام بالحصص الإنتاجية) (العيساوي، ٢٠٢٠: ١٢٠-١٢٢)، إذ تلعب هذه الأسباب دوراً كبيراً في تحديد المعروض في مورد النفط ولوجود علاقة عكسية بين العرض والأسعار، ففي حالة انخفاض حجم المعروض النفطي سيعود ذلك الى تغيير غير متوقع في الأسعار نحو الارتفاع تحديداً مما يؤثر على السوق النفطية ويسبب أزمات اقتصادية سواء للبلدان النامية أحادية الجانب أو الصناعية منها. باختلاف درجة تأثير صدمة العرض عليها.

**٣. خدمة ازدواج الطلب والمعروض النفطي:**

المقصود بالازدواج هو حدوث تغيرات في أرض النفط والطلب عليه في الوقت ذاته يقود الى صدمات حادة في مستوى الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض، ففي حاله زيادة حجم المعروض في النفط في الأسواق مقارنة بانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية والعكس في حاله انخفاض الإنتاج، بالتالي المعروض النفطي يرافقه زيادة على النفط فستؤدي هذه الصدمة الى ارتفاع متسارع في مستوى الأسعار العالمية (العيساوي، ٢٠٢٠: ١٢٢).

مما سبق لابد من توضيح ان الانعكاسات الإيجابية أو السلبية لصدمات أسعار النفط تختلف عما إذا كانت الدولة مصدرة أو مستوردة لهذا المورد المهم، ففي حالة انخفاض المعروض من النفط وزيادة الطلب مصحوباً بارتفاع الأسعار، فإن تلك الصدمة إيجابية للدول المصدرة بسبب زيادة الإيرادات النفطية وبالنسبة للدول المستوردة فإن تلك الصدمة آثارها سلبية والعكس صحيح.

**ثانياً: الواقع النفطي في ظل أسعار النفط عالميا و حجم الإنتاج النفطي:**

تمثل العوائد النفطية المورد الأساسي لرفع مستوى الانفاق الحكومي، والسبيل لتنمية الاقتصد العراقي وتطوير نسبته التحتية، وإن هذه الوفرة المالية المتحققة من القطاع النفطي تكون مصاحبة

لازاحة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتسم بالضعف والاختلالات الهيكلية العميقة. وان الاهتمام والاعتماد الكبير على مورد النفط اقتصادياً يعود لكون العراق يمتلك احتياطاً نفطياً يقدر بـ(150) مليار برميل عام ٢٠١٩ بعد ان كان هذا الاحتياط مقدر بـ(148) مليار برميل وذلك عام (٢٠١٧)، بعد ان كان ما مؤكد من هذا الاحتياطي مقدار (115) مليار برميل عام (٢٠١٠) ارتفع الى (141.35) مليار برميل عام (٢٠١١)، فضلاً عن الاحتياطي النفطي غير مؤكد المحتمل الذي يقدر بحيز (280-360) مليار برميل وبهذا الاحتياط احتل العراق المرتبة الثالثة عالمياً (القريشي، ٢٠١٩: ١٩٠-١٩٣).

لذلك، هناك الكثير من الفرص لنمو الإيرادات في هذا القطاع ولكن هناك عدد من التحديات الجزئية والكلي التي تؤثر على الصناعة ومنها (ENGGPRO,2020) عدم اليقين هو السمة الرئيسية لصناعة النفط والغاز اليوم:

١. إنتاج النفط الخام والمنتجات الصناعية المكررة بأقل تكلفة ممكنة لتظل قادرة على المنافسة: ان إنتاج المزيد من النفط الخام بتكلفة أقل وانبعاثات أقل هو أحد أهم التحديات. يتزايد عدد سكان العالم، ولن يتعافى الطلب على الطاقة بعد COVID-19 فحسب، بل سيزداد. في الوقت نفسه، يطالب العالم بطاقة أنظف لذلك يجب على شركات النفط أن تزيد من انتاج النفط الخام بانبعاثات أقل. كما ان شركات النفط تحتاج إلى مواصلة عملها في خفض التكاليف. اذ يطالب المستثمرون بعوائد أفضل على استثماراتهم في شركات النفط والغاز. بينما لا تستطيع الشركات التحكم في سعر منتجاتها، إلا أنها تستطيع التحكم في مقدار الأموال التي تنفقها سنوياً.

٢. أن تستثمر صناعة النفط مجتمعة ما يقرب من ٥٠٠ مليار دولار كل عام لمجرد مواكبة الطلب. ما يجعل هذا الأمر صعباً نتيجة لارتفاع تكاليف رأس المال. منذ عام ٢٠١٥، عانت صناعة النفط من نقص في الاستثمار، لاسيما في Upstream Portion. بمجرد استنفاد السعة الاحتياطية العالمية، ستكون هناك حاجة لإعادة الاستثمار ليس فقط في الحفاظ على إنتاج النفط، ولكن أيضاً في زيادة إنتاج النفط لتلبية احتياجات العملاء في جميع أنحاء العالم. سيكون من الصعب تحقيق هذا التحدي، وإذا لم يتم التعامل معه بشكل فعال لتطوير أو إعادة تطوير العرض لمواكبة الطلب، فسنشهد فترة من ارتفاع أسعار النفط.

٣. الاحتياطيات النفطية: تعد من أهم العوامل المؤثرة في حجم العوائد النفطية، فمن خلال الاكتشافات النفطية الجديدة ومدى إمكانية انخفاض تكاليف استخراجها من خلال تطبيق التقنيات الحديثة، سيؤدي ذلك الى ارتفاع حجم الإنتاج النفطي وبالتالي ينعكس ذلك على زيادة العوائد النفطية.

٤. تواجه الصناعة التحدي المتمثل في ضمان عدم توقف مصانعها بشكل غير متوقع.

٥. يعد إعداد أفضل المواهب من القوى العاملة والاحتفاظ بها جزءاً من التحديات الحرجة التي تواجهها الصناعة.

٦. على شركات النفط إظهار تدفقات نقدية متباينة ودائمة لجذب ولديمومة الاستثمار. فنتيجة تكاليف بدء عملية التشغيل ذات التكاليف المرتفعة فإن عدداً قليلاً جداً من الشركات تحاول دخول هذا القطاع. وهذا يقلل من المنافسة المحتملة من البداية. كما أن هناك عدد كبير من المستثمرين يتركون قطاع النفط في بداية عملية التشغيل، إذ أن العديد من شركات النفط تنفق أكثر من تدفقاتها النقدية بإسم النمو. لم يعد هذا هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الشركات. ومع ذلك، فإن ثقة المستثمرين في القطاع تبدوا ضعيفة إلى الآن. وتحتاج شركات الطاقة إلى إظهار أن

لديها انضباطاً في رأس المال وان التدفقات المالية موجودة وانها ستعيد الأموال إلى المستثمرين بشكل تدفقات مالية مستمرة. لقد بدأ هذا الاتجاه بالفعل، لكن جائحة COVID-19 وتأثيره على خفض الطلب قد أخر الأثر الإيجابي لجميع الأعمال الجيدة التي قامت بها شركات النفط وتقوم بها لإبقاء التكاليف منخفضة والإنفاق في حدود إمكانياتها مع مكافأة المساهمين بثبات. والعوائد المتوقعة. مع تعافي العالم من الوباء، سيكون الدليل على العمل الجيد للصناعة واضحاً من العوائد التي تبلغ عنها.

٧. يمكن أن تتقلب أسعار النفط الخام على نطاق واسع وسريع، وتتراوح من المنطقة السلبية في عام ٢٠٢٠ إلى أكثر من (90) دولاراً للبرميل بعد أقل من عامين وكما نراه الآن في عام ٢٠٢٣.

٨. تتفاعل أسعار النفط الخام مع العديد من المتغيرات، بما في ذلك توقعات العرض والطلب والمخاطر المتصورة لاضطرابات السوق.

٩. يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على النفط الخام، بينما يميل التباطؤ إلى انخفاض الطلب والأسعار.

١٠. أحد أسباب تقلب أسعار النفط الخام هو أن العرض والطلب غير مرنين نسبياً، أي أنهما بطيئان في الاستجابة لإشارات الأسعار، مما يتطلب تحركات أسعار أكبر لتحقيق التوازن في السوق.

على الرغم من تلك التحديات، إلا أن النفط العراقي يمتلك لعدة مزايا تجعله يتغلب على بعض من هذه المعوقات: (هادي، ٢٠١٢: 2٥٢)

١. الاقتصادية: وأبرز هذه المزايا انخفاض كلفة الإنتاج، نمو حجم الإنتاج، ارتفاع العمر الافتراضي للاحيتاطي النفطي، إذ يقدر متوسط العمر الافتراضي لحجم الاحتياطات النفطية في العراق عام (٢٠٠٦) بما يقارب (146) عام و يعد الأطول بالنسبة لدول الخليج المنظمة الى أوبك.

٢. الطبيعية: وأبرز تلك المزايا الجيولوجية عزارة الابار النفطية وقلة عمقها، خلو الأراضي العراقية من الهزات الأرضية، فضلاً عن نوعية النفط العراقي والموقع الجغرافي للعراق. غزارة الابار العراقية وقلة عمقها، إذ يتميز النفط العراقي بقربه من سطح الأرض في حين إن الكثير من الآبار النفطية في العالم تقع في أعماق البحار وبعيداً عن سطح الأرض.

٣. يتوفرالنفط العراقي بكميات كبيرة مع فرصة زيادتة وبشكل مضطرد نتيجة استمرار اكتشاف آبار جديدة له في أحواض لم يتم اكتشافها سابقاً.

٤. كما بينا سابقاً، ان صناعة النفط الخام من الصناعات العملاقة التي تحتاج الى رؤوس أموال عالية وتتضمن مخاطر عالية، الأمر الذي لا يتيح للأفراد والمؤسسات في العراق المغامرة.

٥. للنفط العراقي طبيعة وأهمية خاصة كونه مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية.

٦. يتنوع النفط العراقي من النفط الثقيل جداً إلى النفط الخفيف جداً، علماً إن معظمه من النفط الخفيف.

٧. ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي في العراق الذي يصل الى نحو 150 عاماً.

ووفقاً للمزايا أعلاه ولكون النفط الخام من السلع الاستراتيجية المهمة وبخاصة لاقتصاد هش كالاقتصاد العراقي معتمد بشكل كبير على العوائد النفطية لدعم التنمية الاقتصادية، فكان لابد من الاهتمام بتطوير القطاع النفطي والعمل على زيادة انتاج النفط الخام، حيث قام العراق عام (٢٠١٠) بتوقيع عدة اتفاقيات مع شركات أجنبية في هذا الاطار، إذ شملت جولة التراخيص الأولى والثانية تطوير الحقول النفطية الواقعة جنوب العراق، فيما شهدت الجولة الثانية تطوير الإنتاج لثلاث حثول غازية (حقل المسيبه في البصرة، وعكاز في الرمادي، حقل... في ديالى) (العتيبي، ٢٠١٢: ٣٠-٣١)

٣١). الامر الذي انعكس على رفع القدرات الإنتاجية من النفط الخام، حين كان الإنتاج النفطي عام (٢٠٠٣) بحدود (1337.8) مليون برميل يومياً بسعر (32.2) دولار للبرميل الواحد ( Opec: 2000-2019)، لكن عام (٢٠٠٤) شهد تغيرات عالمية وأزمات اقتصادية أدت إلى إحداث صدمات في أسعار النفط أبرزها: (تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، ٢٠٠٥)

١. أزمة شركة الطاقة الروسية (يوكوس) و توقف انتاجها بسبب مشاكل في الضرائب.
٢. تقرير النظام السياسي في العراق والتوترات السياسية والاضطرابات التي رافقت ذلك وأثرت على منطقة الشرق الأوسط.
٣. ما شهدتة نيجيريا من تفاقم ازمة التوترات العرقية.
٤. الانخفاض العالمي في المخزون الاستراتيجي للنفط الخام في ظل زيادة الاستهلاك العالمي.
٥. قرار دول أوبك تخفيض حجم الإنتاج من النفط الخام.
٦. الخسائر التي تعرضت لها المكسيم بسبب الأوضاع المناخية والدمار الذي خلفه إعصار (ايفا) في خليج المكسيك فضلاً عن أزمة فنزويلا.

كل تلك الأسباب أدت الى زيادة المخاوف العالمية من نقص وصول الامدادات النفطية، الامر الذي أدى الى زيادة المضاربات بالعقود النفطية مصحوباً بارتفاع مفاجئ بالأسعار من (36.1) دولار للبرميل عام (٢٠٠٤) الى (45.6) دولار عام (٢٠٠٥) ليزداد معه الإنتاج ليصل الى (1853) مليون برميل من نفس العام، واستمرت صدمات الأسعار النفطية ليصل سعر البرميل الى (90) دولار عام (٢٠٠٨) في ظل فجوة كبيرة بين السعر والقيمة الحقيقية لبرميل النفط، ووصل الإنتاج اليومي للنفط الى حوالي (2280) برميلاً يومياً، وإن التقلبات التي شهدتها هذه الفترة كانت غير متوقعة ونجاحه بعد انخفاض أسعار النفط لتصل إلى (59) دولار للبرميل عام (٢٠٠٩) (العلي، ٢٠٠٩: ٦-٧).

واستمر ذلك التقلبات في الأسعار ليصل الى (91.63) دولار للبرميل عام (٢٠١٤)، وبعد ذلك الانخفاض في الأسعار ليصل الى دون (40) دولار عام (٢٠١٩) (وزارة التخطيط، ٢٠١٩).

وما نحاول توضيحه ان الصدمات في أسعار النفط الخام تؤدي إلى إرباك السياسات الاقتصادية وتخبيط الموازنات العامة المعتمدة على سعر النفط يحدد ضمن مشروع الموازنة تقاس على أساسه الإيرادات العامة المتوقعة عند صيانة الموازنة، بسبب أن مورد النفط الخام يشكل (98.1%) من صادرات العراق ويسهم بحدود (97%) من الإيرادات التي تمد الموازنة العامة بالعراق. لذلك وعلى الرغم من عمليات التخريب وسوء الأوضاع الأمنية، إلا أن العراق كان يسعى دائماً للوصول الى الحد الأقصى في الإنتاج والبالغ (4.5) مليون برميل يومياً.

كما أوضحنا سابقاً ان الصدمات العالمية لاسعار النفط قد اثرت على قدرة الدولة لتلبية متطلبات الاقتصاد والحاجة لاشباع حاجات المجتمع، مما أدى الى لجوء العراق لصندوق النقد الدولي في ظل اختلالاته الهيكلية وانحسار مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية، فبالتالي فإن قدرة القطاع النفطي على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية يبقى عرضه لعدم الاستقرار في تحقيق عوائد مالية ثابتة نسبياً لارتباطه بتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية.

**المطلب الثاني: ملامح أحادية الاقتصاد العراقي:**

١. ضعف القاعدة الصناعية والإنتاجية التي تشكل موارد الطاقة مثل الغاز المصدر الرئيسي لعملية الإنتاج كالصناعات البتروكيمياوية، فضلاً عن الصناعات كثيفة الطاقة مع إمكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة لخفض التكاليف والمساهمة في تعزيز القدرات المتنامية. (٣٢)

٢. إن القاعدة الإنتاجية الأساسية للقطاعات الاقتصادي الأخرى غير متكافئة مع القطاع النفطي الذي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على (90%) مقارنة بباقي القطاعات.
٣. هيمنة الصادرات النفطية في ميزان المدفوعات على النشاط التصديري، إذ تتراوح مساهمة صادرات القطاعات غير النفطية (1%-2%)، أما القطاع النفطي فبلغت مساهمته بما يزيد عن (97%) (International monetary fund,2016).
٤. وجود فجوة بين الهيئات والمؤسسات الرقابية وعملية الانفاق الحكومي وخاصة بعد (٢٠٠٤) وصدمات أسعار النفط بالارتفاع المفاجئ وتحقيق فوائض مالية كبيرة لفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، غير ان غياب الدور الرقابي وتخبط السياسات الاقتصادية وانتشار ظاهرة الفساد بكل أشكالها أدت إلى هدر هذه العوائد دون الاستفادة منها في تنمية أو تطوير أي قطاع اقتصادي إنما تم ضياع هذه الأموال من خلال قنوات الفساد المالي والإداري وغيرها (وزارة المالية، ٢٠١٤).
٥. إن قيام البنك المركزي بإدارة عمليات بيع الدولار من خلال مزادات العملة للسيطرة على سعر الصرف وإيقاف كمية تدهور العملة غير ان هذه الإجراءات تم استغلالها من قبل عدد من المصارف الأهلية المشتركة في مزاد العملة للقيام بتهريب العملة الأجنبية إلى الخارج، في اطار قيامها بتغطية متطلبات عملية الاستيرادات، فضلاً عن تحقيقها أرباح مالية من بيع العملة في منافذ الصيرفة بنسبة (10% في السوق المحلية) (تقارير البنك المركزي العراقي في السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٧)).
٦. على الرغم من حجم الموازنات الضخمة، إلا أن أموال هذه الموازنات لم يتم توجيهها في إطار المشاريع الإنتاجية الاستثمارية والخدمية بل اقتصرت على الموازنات التشغيلية وقنوات الفساد وعدم وجود منهج اقتصادي واستراتيجية حول خطط تنموية للاقتصاد الوطني وتوجيه لمعالجة الاختلالات الهيكلية المتجذرة في الاقتصاد، حتى وصل الدين العام الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (70%) عام ٢٠٠٦ واستمر بالارتفاع ليصل الى ما يزيد عن (80%) عام ٢٠١٨ (IMF,2019:10-11).
٧. في اطار الموازنات العامة نجد انها أعطت الأولوية دائما للنفقات الجارية (التشغيلية) على حساب النفقات الاستثمارية التي لم تتجاوز مبلغ (25) مليار دولار عام (٢٠١٦) مقارنة بالنفقات التشغيلية التي قدرت بـ(80) مليار دولار لنفس العام (وزارة المالية، ٢٠١٦)، إذ توجهت النفقات الجارية لتغطية رواتب بنسبة (44%) تقريباً وضعف الانفاق على المشاريع الاستثمارية أو إعادة اعمار البنى التحتية المتهالكة أو المدمرة ومعالجة الاختلالات الهيكلية لمختلف مفاصل الاقتصاد العراقي، حتى ان المخصص من مبالغ للنفقات الاستثمارية تم توجيهه على مشاريع لم تحقق العوائد الكمركية.
٨. في ظل ريعية الاقتصاد العراقي تتسم الإيرادات الضريبية وبخاصة المنافذ الحدودية بعدم الأهمية مقابل الاهتمام الواسع بما يتحقق من الإيرادات النفطية.
٩. انحسار كبير في نشاط القطاعات الإنتاجية والاقتصادية وغياب الحافز لتطوير وتنمية الناتج المحلي كون القطاع النفطي قادر على رفد الموازنة بالموارد المالية التي تحتاجها من خلال الفوائض المالية التي تحققت مما يوسع الفجوة بين القطاع النفطي وباقي القطاعات، وبالتالي ضعف الارتباطات الامامية والخلفية حين تمثل هذه التشابكات سبيلاً لرفع عملة الاقتصاد الوطني، إلا أن ضعفها يعد سبباً في كون الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد على مورداً طبيعياً في تحقيق العوائد المالية.

١٠. تعمل الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية على التخفيف من حدة البطالة باستقطاب الشباب في القطاعات والمشاريع الاقتصادية، على الرغم من كونها قطاعات غير منتجة، وفي الجانب الآخر نجد ان القطاع النفطي هو القطاع المنتج الذي يحتاج إلى كثافة رأس المال والتكنولوجيا الحديثة في عمليات الاستخراج والإنتاج.

١١. تركز النشاط الاستيرادي للعراق على السلع الاستهلاكية وغياب لمستلزمات الإنتاج والسلع الإنتاجية، مما يؤثر غياب المصدات الداعمة للاقتصاد العراقي وقدرته على تحقيق الأمن الاقتصادي، فضلاً عن هشاشة اقتصاده المحلي.

١٢. هشاشة القطاع الخاص المحلي، وغياب واضح لنشاطه الاقتصادي في ظل ضعف السياسات الاقتصادية وتخبط خططها التنموية لعدم وجود استراتيجيه واضحة المعالم لرسم إعادة هيكلة الاقتصاد وبمساهمة كلا من القطاع الحكومي والقطاع الخاص معاً.

**المبحث الثاني: تحليل المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي:**

نتيجة الطبيعة الإستراتيجية، يعد النفط سلعة ذات تأثير مهم على اقتصادات الدول خاصة تلك الدول التي تعتمد على ايراداته كونه المورد الرئيس للدخل. ونتيجة لهذه الأهمية ارتبطت اقتصاديات تلك الدول بتقلبات أسعار النفط العالمية التي تؤثر بدورها في أسعار النفط العالمية نتيجة الاختلالات وعدم التوازن بين عرض النفط والطلب عليه وعلى أرصدة تلك البلدان والإيرادات الحكومية. وتعد تطورات أسعار النفط مسؤولة عن تحركات الأسعار المحلية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن القضايا المتعلقة بأسواق العمل. ويعد العراق من بين تلك البلدان، إذ أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد الدخل القومي فيه وبشكل كبير على عائدات النفط الخام وتؤثر عليه صدمات أسعار النفط والصدمات والأزمات الاقتصادية العالمية المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي مما يؤثر في النهاية على الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة للعراق.

من أجل الوصول إلى صحة العلاقات الاقتصادية والتأثير المتبادل الذي سينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الفعاليات الاقتصادية بشكلها الكلي أو الجزئي وذلك من خلال اختيار عدد من المتغيرات الاقتصادية وتم تقسيمها الى: أولاً: مؤشرات الإنتاج النفطي (الاحتياطي النفطي والإنتاج النفطي وأسعار النفط)، ثانياً: المتغيرات الاقتصادية الحقيقية (الناتج المحلي الإجمالي وصدمات أسعار النفط والتضخم والبطالة وصدمات أسعار النفط)، ثالثاً: تطور مؤشرات السياسة المالية (الإيرادات العامة والايرادات النفطية والنفقات العامة) وتم توصيف المتغيرات والعلاقة بينها كما في الجدول الموضح أدناه:

| ت | المتغير | العلاقة | الرمز |
|---|---|---|---|
| ١ | أسعار النفط | مستقل | OPID |
| ٢ | الصادرات النفطية | مستقل | OPEX |
| ٣ | معدلات التضخم | مستقل | ROI |
| ٤ | الواردات النفطية | مستقل | OR |
| ٥ | الانفاق الحكومي | مستقل | G |
| ٦ | الناتج المحلي الإجمالي | متغير | GDP |

سنحاول هنا تحليل مدة الدراسة الى فترتين، الأولى من (١٩٩٠-٢٠٠٢) التي امتازت بظروف اقتصادية صعبة تمثلت بحرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية على العراق، أما الفترة

الثانية فامتدت من (٢٠٠٣-٢٠٢٠) وتمثل مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق واتباع سياسة جديدة في إدارة الاقتصاد واعتماده على اقتصاد السوق.

**المطلب الأول: مؤشرات الإنتاج النفطي في العراق:**

**أولاً: أهمية الاحتياطيات النفطية العراقية:**

يمتلك العراق احتياطيات كبيرة من النفط، إذ من المتوقع أن يصل احتياطي النفط العراقي (143) مليار برميل من الاحتياطيات المثبتة، مكتشفة في (71) حقل منها (27) حقل فقط طورت بشكل حقيقي وان ما يقارب من (75%) من الاحتياطات الثابتة متركزة في عدة حقول كبيرة في الجنوب الشرقي من البلاد قرب الحدود العراقية مع الكويت وإيران مع (20%) إضافية واقعة في الجزء الشمالي قرب كركوك، في حين ان هناك ما يقارب (45-215 مليار برميل) من الاحتياطات النفطية غير المثبتة (الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٨)، مما يضعه في المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية وإيران، والأهمية النسبية تقترب من (13%) من احتياطيات نفط أوبك (Abdlaziz,2019:78)، ونتيجة الاكتشافات النفطية الجديدة ارتفع الاحتياطي النفطي العراقي، مما جعل العراق يحتل المرتبة الخامسة عالمياً من حيث كمية الاحتياطي العالمي البالغة (151) مليار برميل كاحتياطي مثبت في عام (٢٠٢٠) مما يشكل ما نسبته (10%) من الاحتياطي العالمي المثبت (OPEC,2020:153)، من خلال الجدول (1) يمكن تتبع حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام وأهميته عالمياً.

**الجدول (1) احتياطيات النفط الخام العالمي والعراقي (مليار برميل)، الأهمية النسبية ومعدلات التغير السنوية**

| السنة | احتياطي العالم | احتياطي العراق | الأهمية النسبية بالنسبة للاحتياطي العالمي | معدل النمو المركب وحسب الفترة * | معدل النمو المركب للسلسلة احتياطي العراق * | معدل النمو المركب للسلسلة احتياطي العالم * |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | 985031 | 100000 | 10.15196476 | 1.171492 | 1.289955 | 1.537838068 |
| ١٩٩١ | 988768 | 100000 | 10.11359591 | | | |
| ١٩٩٢ | 994793 | 100000 | 10.05234255 | | | |
| ١٩٩٣ | 996161 | 100000 | 10.03853795 | | | |
| ١٩٩٤ | 1001762 | 100000 | 9.982410992 | | | |
| ١٩٩٥ | 1033300 | 100000 | 9.67773154 | | | |
| ١٩٩٦ | 1039400 | 112000 | 10.77544737 | | | |
| ١٩٩٧ | 1045176 | 112500 | 10.7637374 | | | |
| ١٩٩٨ | 1051820 | 112500 | 10.69574642 | | | |
| ١٩٩٩ | 1067204 | 112500 | 10.54156469 | | | |
| ٢٠٠٠ | 1090620 | 112500 | 10.31523354 | | | |
| ٢٠٠١ | 1121822 | 115000 | 10.25118067 | | | |
| ٢٠٠٢ | 1157610 | 115000 | 9.934261107 | | | |
| ٢٠٠٣ | 1184823 | 115000 | 9.706091121 | 1.460136 | | |
| ٢٠٠٤ | 1190338 | 115000 | 9.661121463 | | | |
| ٢٠٠٥ | 1198953 | 115000 | 9.591702093 | | | |
| ٢٠٠٦ | 1209545 | 115000 | 9.507707444 | | | |
| ٢٠٠٧ | 1213008 | 115000 | 9.480564019 | | | |
| ٢٠٠٨ | 1292280 | 115000 | 8.899000217 | | | |
| ٢٠٠٩ | 1332776 | 115000 | 8.628606758 | | | |
| ٢٠١٠ | 1459765 | 143100 | 9.802947735 | | | |
| ٢٠١١ | 1467811 | 141350 | 9.629986422 | | | |
| ٢٠١٢ | 1480251 | 140300 | 9.478122291 | | | |
| ٢٠١٣ | 1490134 | 144211 | 9.677720259 | | | |
| ٢٠١٤ | 1492254 | 143069 | 9.583281398 | | | |
| ٢٠١٥ | 1490454 | 142503 | 9.561046500 | | | |
| ٢٠١٦ | 1490661 | 148766 | 9.979867991 | | | |

| السنة | احتياطي العالم | احتياطي العراق | الأهمية النسبية بالنسبة للاحتياطي العالمي | معدل النمو المركب وحسب الفترة * | معدل النمو المركب للسلسلة احتياطي العراق * | معدل النمو المركب للسلسلة احتياطي العالم * |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٧ | 1492160 | 147223 | 9.866435235 | | | |
| ٢٠١٨ | 1497986 | 145019 | 9.680931597 | | | |
| ٢٠١٩ | 1550740 | 145019 | 9.351599881 | | | |
| ٢٠٢٠ | 1565743 | 151856 | 10.15196476 | | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. OPEC, (2007, 2009, 2012, 2015, 2019, and 2020), Annual statistical Bulletin.

٢. وزارة النفط العراقية، شعبة المعلومات، للسنوات من (١٩٩٠-٢٠٢٠).

٣. تم حساب معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة التالية : $y = A^{ert}$.

للمزيد من التفاصيل راجع:

Chiang, A.C., [1974], "Fundamental methods of mathematical economics", 2nd ed., McGrow-Hill Book Company, New York, PC.

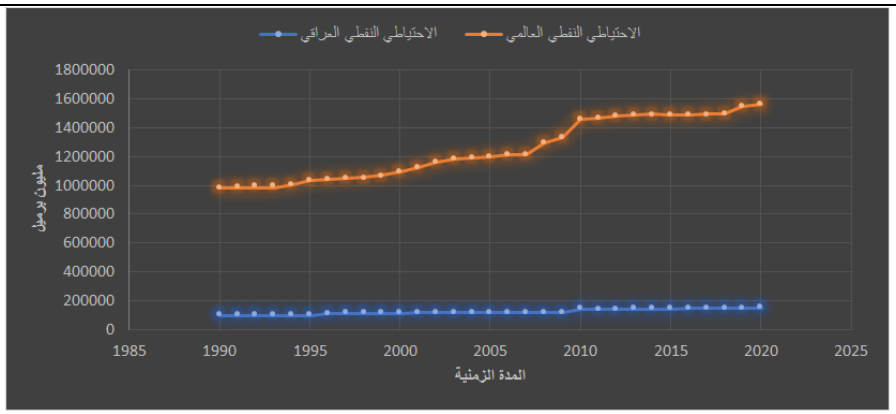


**الشكل (1) معدلات تغيير احتياطيات النفط الخام العراقي (مليار برميل)**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يتضح من الجدول (1) والشكل (1)، ان احتياطي العراق من النفط لم يتغير للفترة من (١٩٩٠-١٩٩٥) إذ بلغ (100000) مليار برميل بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وقلت التخصيصات المرصودة لغرض الاستكشافات، ثم جاءت الزيادة الأولى في احتياطيات النفط عام (١٩٩٦)، إذ بلغ الاحتياطي النفطي العراقي (112000) مليار برميل ولتستمر لنصل إلى الزيادة الثانية لتبلغ (115000) مليار برميل عام (٢٠٠١) بمعدل تغير مقداره (0.53%) وليستمر بهذا المعدل الى عام (٢٠١٠) إذ انخفض إلى (143100) مليار برميل ثم جاءت الزيادة الثالثة ليصل احتياطي النفط العراقي الى (141350) مليار برميل في عام (٢٠١١) وليستمر لتحصل الزيادة الرابعة عام (٢٠٢٠) اذ بلغ الاحتياطي (151856) مليار برميل بمعدل تغير بلغ (0.799777%) للفترة من (٢٠١١-٢٠٢٠)، وجاءت هذه الزيادات نتيجة نجاح الفرق الزلزالية التابعة لشركة الاستكشافات النفطية ، خلال المدة الماضية، في تعزيز احتياطيات النفط في العراق، بتكثيف نشاطاتها في الصحراء الغربية لمحافظة الأنبار وبعض مناطق نينوى والنجف والمثنى وذي قار (الطاقة، ٢٠٢٣).

ومن الجدول (1) يتضح أيضاً بأن نسبة مساهمة احتياطي النفط الخام العراقي في الأهمية النسبية للاحتياطي العالمي بلغت (10.15%) في عام (١٩٩٠) بمعدل انخفاض تدريجي حتى العام ١٩٩٥ لتصبح (9.68%) مع ثبات احتياطي النفط الخام في العراق خلال الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٥) (٣٦)

على التوالي، بمعدل نمو يقدر بنسبة (0.96%) لاحتياطي النفط الخام في دول العالم ولنفس الفترة. استمر انخفاض نسبة مساهمة احتياطي النفط الخام العراقي في الأهمية النسبية للاحتياطي العالمي من (10.78%)، (9.93%)، (9.63%)، (9.35%) للاعوام من (١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠١١، ٢٠١٩) على التوالي لتعاود في الارتفاع في نهاية السلسلة لتبلغ (10.15%)، في حين تغيير معدل احتياطي النفط الخام في دول العالم ولنفس الفترة بمقدار (1.65%). بلغ معدل النمو المركب لمعدلات تغيير احتياطيات النفط الخام العراقي للمدة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) ما يقارب (1.289955%)، في حين بلغ معدل النمو المركب لمعدلات تغيير احتياطيات النفط الخام عالمياً (1.537868068%) ولنفس المدة وجاءت هذه الزيادات نتيجة الاكتشافات الجديدة لحقول النفط.

**ثانياً: أهمية الإنتاج النفطي العراقي:**

يعد العراق أحد أهم الدول المنتجة للنفط ان كان على صعيد منظمة أوبك أو على صعيد الإنتاج العالمي، ويظهر ذلك جلياً من خلال تأثيره في نسب انتاج النفط العالمية، إذ بلغ إنتاج النفط الخام العراقي (4,720) مليون برميل يومياً في عام (٢٠٢٠) وهو يحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمي (OPEC,2022:96)، من خلال الجدول (2) يمكن تتبع حجم الإنتاج العراقي من النفط الخام وأهميته عالمياً.

**الجدول (2) معدل إنتاج النفط الخام العالمي والعراقي (مليون برميل)، الأهمية النسبية ومعدلات التغير السنوية**

| السنة | الإنتاج العالمي | الإنتاج النفطي العراقي | الأهمية النسبية للإنتاج العراقي بالنسبة للإنتاج العالمي | التغيير السنوي لانتاج النفط العراقي | معدل النمو المركب وحسب الفترة * | معدل النمو المركب للسلسلة / الإنتاج النفطي العراقي* | معدل النمو المركب للسلسلة / الإنتاج النفطي العالمي* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 59106.7 | 2112.6 | 3.574214091 | - | 0.050459 | 2.648483079 | 0.7680372 |
| 1991 | 58696.7 | 282.5 | 0.481287704 | -86.62785194 | | | |
| 1992 | 59327.3 | 526.2 | 0.886944122 | 86.26548673 | | | |
| 1993 | 59106.9 | 659.5 | 1.115774977 | 25.33257317 | | | |
| 1994 | 59889.1 | 748.7 | 1.250144016 | 13.52539803 | | | |
| 1995 | 60443.5 | 736.9 | 1.219155079 | -1.57606518 | | | |
| 1996 | 61572.1 | 740.4 | 1.202492687 | 0.474962682 | | | |
| 1997 | 62924.1 | 1383.9 | 2.199316319 | 86.91247974 | | | |
| 1998 | 65147.4 | 2181.1 | 3.347946349 | 57.6053183 | | | |
| 1999 | 63395.9 | 2719.8 | 4.290182804 | 24.6985466 | | | |
| 2000 | 65856.9 | 2810 | 4.266827014 | 3.316420325 | | | |
| 2001 | 65386.9 | 2593.7 | 3.966696693 | -7.697508897 | | | |
| 2002 | 63980.8 | 2126.5 | 3.323653346 | -18.01287736 | | | |
| 2003 | 67221.1 | 1377.8 | 2.049654052 | -35.20808841 | 7.387408731 | | |
| 2004 | 70511.7 | 2107.1 | 2.988298396 | 52.93221077 | | | |
| 2005 | 71640.5 | 1853.2 | 2.58680495 | -12.0497366 | | | |
| 2006 | 71374.9 | 1957.2 | 2.742140444 | 5.611914526 | | | |
| 2007 | 71287.2 | 2035.2 | 2.854930478 | 3.985285101 | | | |
| 2008 | 71773.6 | 2280.5 | 3.177352118 | 12.0528695 | | | |
| 2009 | 68984.7 | 2336.2 | 3.386548032 | 2.442446832 | | | |
| 2010 | 69885.6 | 2358.1 | 3.37422874 | 0.937419741 | | | |
| 2011 | 70426.7 | 2652.6 | 3.766469251 | 12.48886816 | | | |
| 2012 | 72784.6 | 2942.4 | 4.04261341 | 10.92513006 | | | |
| 2013 | 72909.2 | 2979.6 | 4.086727052 | 1.264274062 | | | |
| 2014 | 73359.8 | 3110.5 | 4.240060633 | 4.393207142 | | | |
| 2015 | 75080.1 | 3504.1 | 4.667148818 | 12.65391416 | | | |
| 2016 | 75276.2 | 4647.8 | 6.174328672 | 32.63890871 | | | |
| 2017 | 74566.8 | 4468.7 | 5.992881551 | -3.853436034 | | | |

| السنة | الإنتاج العالمي | الإنتاج النفطي العراقي | الأهمية النسبية للإنتاج العراقي بالنسبة للإنتاج العالمي | التغيير السنوي لانتاج النفط العراقي | معدل النمو المركب وحسب الفترة * | معدل النمو المركب للسلسلة / الإنتاج النفطي العراقي* | معدل النمو المركب للسلسلة / الإنتاج النفطي العالمي* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | 75779.9 | 4410 | 5.819485114 | -1.313581131 | | | |
| 2019 | 75265.6 | 4580 | 6.085117238 | 3.854875283 | | | |
| 2020 | 74356.8 | 4628 | 6.224044069 | 1.048034934 | | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. OPEC, (2007, 2009, 2012, 2015, 2019, and 2020), Annual statistical Bulletin.

٢. وزارة النفط العراقية، شعبة المعلومات، للسنوات من (١٩٩٠-٢٠٢٠).

٣. تم حساب معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة التالية : $y = A^{ert}$.

للمزيد من التفاصيل راجع:

Chiang, A.C., [1974], "Fundamental methods of mathematical economics", 2nd ed., McGrow-Hill Book Company, New York, PC.

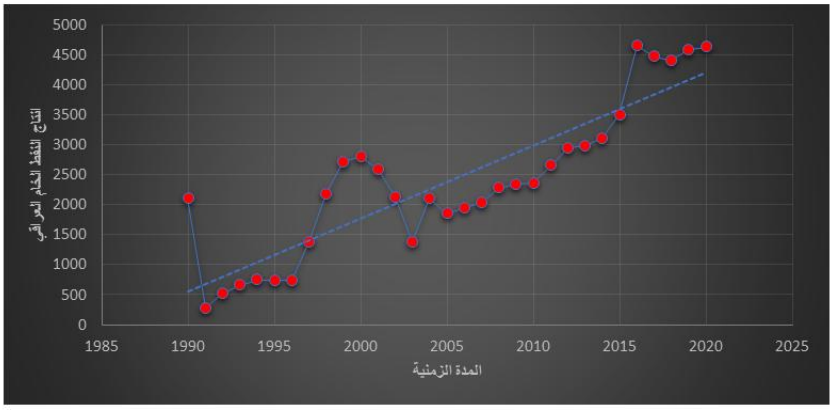


**الشكل (2) معدلات تغيير انتاج النفط الخام العراقي (مليون برميل)**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

إذ لم يستقر انتاج النفط العراقي خلال فترة الدراسة، بل عانى كثيراً وفي فترات متلاحقة، إذ شهدت الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٥) انخفاضاً كبيراً في الإنتاج، إذ بلغ الإنتاج (736.9) مليون برميل يومياً بعد أن كان (2112.6) مليون برميل يومياً أي بمعدل تغيير مقدارة (-65.12%)، وكان ذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة وقرارات الأمم المتحدة وكذلك نتيجة الدمار الذي أصاب البنية التحتية للاقتصاد العراقي ومنها البنية التحتية للقطاع النفطي في حرب الخليج الثانية في عام (١٩٩١) لتتراجع الأهمية النسبية لانتاج النفط العراقي بالنسبة للإنتاج العالمي من (3.57%) إلى (1.22%) ولذات الفترة، والجدير بالإشارة هنا ان هذا الإنتاج جاء لتغطية الاستهلاك المحلي وليس لغرض التصدير نتيجة العقوبات التي منعت العراق من تصدير نفطة، أما الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٢) ونتيجة الاتفاق مع الأمم المتحدة حول تطبيق مذكرة النفط مقابل الغذاء التي سمحت للعراق بتصدير النفط، حدثت زيادة في انتاج النفط العراقي من (740.4-2016.5) مليون برميل يومياً بمعدل تغير (187.2%) وبالتالي زيادة الأهمية النسبية لانتاج النفط العراقي عالميا لتبلغ (3.32%). بعد احداث عام (٢٠٠٣) تراجع الإنتاج النفطي تدريجيا وذلك نتيجة الاعمال التخريبية التي طالت عدد من المنشأت والابار النفطية، إذ انخفض مستوى إنتاج النفط العراقي الى (1377.8) مليون

برميل يومياً بمعدل تغييرسالب قيمته (-35.21%) عن عام (٢٠٠٢) وانخفاض في الأهمية النسبية لانتاج النفط العراقي مقارنة بالاهمية للانتاج العالمي، إذ بلغت (2.05%) بعد ان كانت (3.32%) عام (٢٠٠٢)، واستمر التذبذب في انتاج النفط العراقي بين الارتفاع والانخفاض في القدرة الإنتاجية وكان سبب ذلك العديد من المتغيرات ومنها عدم القدرة على صيانة وتطوير وتأهيل الابار المنتجة وبشكل دوري وكذلك الاعتماد على آبار نفطية قديمة انخفضت فيها نسب المخزون ناهيك عن تذبذب الطلب العالمي والاسعار لاسباب اقتصادية وسياسية (هادي والاعرجي، ٢٠١٢، ٥٢). نتيجة الظروف التي مرت بالعراق بعد (٢٠٠٣) ونتيجة سوء الظروف الأمنية واستمرار عمليات التخريب والتدمير التي حدثت خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) استمر إنتاج العراق من النفط بالانخفاض لتصل إلى (2107.1- 1853.2) برميل نفط يومياً وبمعدل نمو سالب قدرة (-12.05%). كما بينا سابقاً ان العراق يعتمد وبشكل أساسي على النفط في تحقيق ايراداته وتمويل الموازنة العامة للدولة لاعادة الاعمار، لذا كان يتوجب ان يتجة العراق نحو استغلال النفط وزيادة انتاجة لاحداث الإصلاحات الاقتصادية المنشودة، وعليه زاد الإنتاج النفطي للفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٦) من (1957.2-4647.8) مليون برميل بمعدل تغيير مقدارة (137.4%) وزادت الأهمية النسبية لانتاج العراق بالنسبة لدول العالم لتصل الى (6.17%) هذه الأهمية جاءت نتيجة جولات التراخيص النفطية مع الشركات الأجنبية التي جاء تفعيلها سببا واضحاً في زيادة الإنتاج لتلك الفترة، واستمر التحسن التدريجي في انتاج النفط الخام العراقي نتيجة زيادة معدلات الطلب العالمي، إذ بلغ الإنتاج عام (٢٠٢٠) مايقارب (4628) مليون برميل يومياً بعد ان كان (4468.7) مليون برميل يومياً في عام (٢٠١٧)، ومن الجدول (2) يتضح أيضاً ومن خلال تقسيم فترة الدراسة الى فترتين الأولى من (١٩٩٠-٢٠٠٢) والثانية من (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ان معدل التغيير للفترة الأولى بلغ (0.05%) بينما الفترة الثانية بلغ (7.39%)، مما يبين ان هناك اتجاه لتحسين ظروف الإنتاج واستغلال الإنتاج بشكل امثل . بلغ معدل تغيير انتاج النفط الخام العراقي للمدة من(١٩٩٠-٢٠٢٠) ما يقارب (٢.٦٤٨٤٨٣٠٧٩%) في حين بلغ معدل النمو المركب لمعدل تغيير انتاج النفط الخام عالمياً (07680372%) ولنفس المدة وجاءت هذه الزيادات نتيجة الاستقرار النسبي في الوضع الأمني والحاجة الملحة إلى الأموال والخبرة الأجنبية مما جعل الحكومات العراقية المتتابعة تحاول جذب الشركات النفطية الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بهدف الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحيثة ومن ثم زيادة الاستثمار (الساعدي وآخرون، ٢٠١٦: ١١٩).

**ثالثاً: تطور أسعار النفط والصدمات:**

السعر كمصطلح هو التعبير عن قيمة السلع والخدمات المادية أو المعنوية بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين (كاظم، ٢٠٠٧: ١٢)، كما ان سعر أي سلعة يتحدد من خلال تقاطع العرض مع الطلب على تلك السلعة الذي تتساوى فيه الكميتان المطلوبة والمعروضة، مما يخلق ما يعرف بسعر التوازن (الجاسم، ١٩٩٠: ١٧٢)، القيمة الحقيقية للسلعة أو الخدمة المنتجة من قبل البائع أي هي مقدار المال الذي يتم الحصول علية من المشتري للمنتج الذي يصنعة البائع ويعرضة للبيع (Baumeister,2016:138)، إلا أن العلاقة بين سعر النفط وقيمتة ليست ثابتة ومتعادلة، فعلى مر السنوات الماضية نجد ان العلاقة غير متكافئة بسبب ان السعر المحدد للنفط أقل من قيمتة الحقيقية ولفترة طويلة وانما كان يتحدد دائماً من قبل الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى. لذلك نجد هناك العديد من الأسعار للنفط مثل (السعر المعلن) الذي يحدد من قبل شركات النفط الاحتكارية ولم يكن

للدول المنتجة أي حق للتدخل به حتى عام (١٩٧٠)، (سعر الكلفة) وهو ما تتحملة الشركات من تكاليف انتاج متفق عليها بموجب اتفاقيات نافذة المفعول ويعادل هذا السعر كلفة الإنتاج مضافاً إليها الضريبة والريع وهي تمثل المبالغ التي تدفعها الشركات للدول المنتجة، (سعر السوق) وهو السعر الفعلي المتاح للنفط الخام في السوق الحرة، وأخيراً (سعر التحويل) ويتمثل بسعر التبادل بين شركتين يعودان لنفس الشركة الأم (السماك، ١٩٨٠: ١٧٩)، ونتيجة الأهمية المتزايدة لانتاج النفط الخام على الاقتصاد العراقي وعلى إيرادات الموازنة العامة للدولة والانفاق الحكومي... الخ، أصبح سعر النفط هو المتغير الأساسي في تحديد الوضع الاقتصادي العراقي بسبب ان العراق ونتيجة ذلك عانى الاقتصاد العراقي كثيراً من صدمات النفط لكونه ليس له القدرة في تعويض نقص الإيرادات عند انخفاض الأسعار بسبب ريعية الاقتصاد العراقي وافتقارة الى قاعدة إنتاجية تعوض نقص إيرادات النفط الخام في حالة حدوث الصدمات، الجدول (3) يوضح لنا تطور أسعار النفط للفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٠).

**الجدول (3) تطور سعر النفط العراقي الخام للفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) / دولار**

| السنة | سعر الخام العراقي | سعر الخام لدى OPEC | سعر خام Brent | معدل التغيير لسعر برميل النفط الخام | معدل النمو المركب وحسب الفترة * | معدل النمو المركب وحسب لمدة البحث |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 19.91 | 22.26 | 23.61 | | | |
| 1991 | 16.33 | 18.62 | 20.06 | -17.98091411 | | |
| 1992 | 16.72 | 18.44 | 19.33 | 2.388242498 | | |
| 1993 | 14.08 | 16.33 | 17 | -15.78947368 | | |
| 1994 | 14.56 | 15.53 | 15.8 | 3.409090909 | | |
| 1995 | 16.26 | 16.86 | 17.01 | 11.67582418 | | |
| 1996 | 18.49 | 20.29 | 20.7 | 13.71463715 | 1% | |
| 1997 | 18 | 18.68 | 19.06 | -2.650081125 | | |
| 1998 | 10.77 | 12.28 | 12.71 | -40.16666667 | | |
| 1999 | 16.28 | 17.47 | 17.91 | 51.16063138 | | |
| 2000 | 24.92 | 27.6 | 28.44 | 53.07125307 | | |
| 2001 | 21.92 | 23.12 | 24.46 | -12.03852327 | | |
| 2002 | 23.32 | 24.36 | 25.03 | 6.386861314 | | |
| 2003 | 26.6 | 28.1 | 28.81 | 14.0651801 | | معدل النمولسعر الخام العراقي 2% |
| 2004 | 34. 6 | 36.05 | 38.23 | 30.07518797 | | معدل النمولسعر الخام OPEC %2.236346233 |
| 2005 | 48.33 | 54.44 | 50.64 | 39.68208092 | | معدل النمولسعر الخام Brent %2.052377784 |
| 2006 | 57.97 | 65.16 | 61.08 | 19.94620319 | | |
| 2007 | 66.4 | 72.55 | 69.08 | 14.54200449 | | |
| 2008 | 92.08 | 97.37 | 94.45 | 38.6746988 | | |
| 2009 | 60.05 | 61.68 | 61.06 | -34.78496959 | | |
| 2010 | 76.79 | 79.6 | 77.45 | 27.87676936 | | |
| 2011 | 106.17 | 111.63 | 107.46 | 38.26019013 | 2% | |
| 2012 | 107.96 | 109.45 | 111.62 | 1.685975323 | | |
| 2013 | 103.6 | 105.87 | 108.62 | -4.03853279 | | |
| 2014 | 94.45 | 96.29 | 99.08 | -8.832046332 | | |
| 2015 | 47.87 | 49.49 | 52.41 | -49.31709899 | | |
| 2016 | 39.53 | 40.76 | 43.76 | -17.42218508 | | |
| 2017 | 51.87 | 52.43 | 54.17 | 31.21679737 | | |
| 2018 | 68.62 | 69.78 | 71.22 | 32.29226913 | | |
| 2019 | 62.54 | 64 | 64.2 | -8.860390557 | | |
| 2020 | 38.41 | 43.22 | 43.43 | -38.58330668 | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. OPEC, (2007, 2009, 2012, 2015, 2019, and 2020), Annual statistical Bulletin.

٢. وزارة النفط العراقية، شعبة المعلومات، للسنوات من (١٩٩٠-٢٠٢٠).

٣. تم حساب معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة التالية : $y = A^{ert}$.

للمزيد من التفاصيل راجع:

Chiang, A.C., [1974], "Fundamental methods of mathematical economics", 2nd ed., McGrow-Hill Book Company, New York, PC.

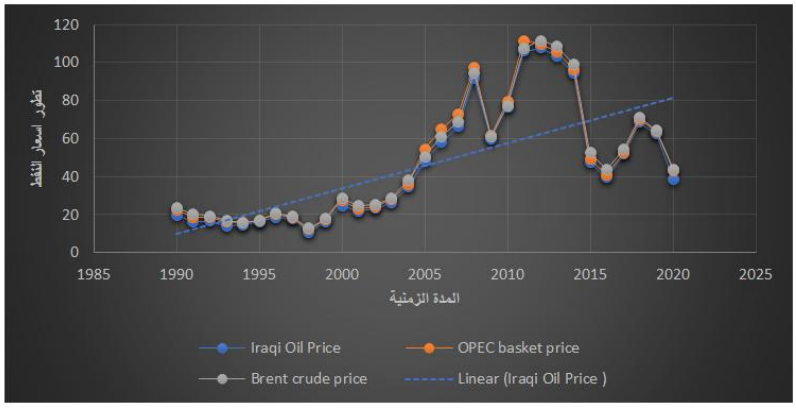


**الشكل (3) تطور سعر النفط العراقي الخام للفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) / دولار**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

من خلال تتبع الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع أسعار النفط الخام في بداية الفترة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٢)، إذ بلغ سعر برميل النفط الخام عام (١٩٩٠) ما يقارب (22.26) دولار ويعزى الخبراء هذا الارتفاع الى حدوث حرب الكويت التي اثرت على الكميات المنتجة والمصدرة للبلدين، إلا ان هذا الارتفاع في الأسعار لم يدم طويلاً إذا عاودت الأسعار بالتذبذب للاعوام (١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤) وبمقدار (18.62، 18.44، 16.33، 15.53) دولار وبمعدلات تغيير بلغت (-17.98%، 2.39%، -15.79%، 3.41%) على التوالي وذلك نتيجة المخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت، إلا أن الأسعار عاودت بالارتفاع خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٦) لتصل الأسعار الى (16.26، 18.49) على التوالي وبمعدل تغيير بلغ (14%) بسبب عودة العراق للتصدير نتيجة الاتفاق مع الأمم المتحدة حول تطبيق مذكرة النفط مقابل الغذاء وقدرة الاوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها ، لكن هذا التعافي لم يدم طويلاً، إذ عاودت الأسعار وانخفضت من جديد وبوتيرة متسارعة بعد عام (١٩٩٧) وجاء ذلك بسبب اعلان منظمة أوبك رفع سقف الإنتاج الخاص بها بنسبة (10%) الذي تزامن مع انخفاض في الطلب العالمي على النفط بسبب الازمة في دول شرق آسيا (محمد، ٢٠٠٦: ٥٣)، إذ بلغت الأسعار (18-10.77) دولار للبرميل الواحد للعامين (١٩٩٧-١٩٩٨) وبمعدل تغيير سالب مقدارة (-40%)، ان هكذا انخفاض في أسعار النفط سيؤدي الى حدوث صدمة ستعصف في الاقتصاد العراقي، ذلك الاقتصاد الريعي الذي يعتمد وبشكل كبير على عائدات النفط، ومن ثم فإن صدمة العرض الناتجة عن انخفاض أسعار النفط ستؤثر على الموازنة العامة وتظهر آثارها في معدلات التضخم (الخزرجي، ٢٠١٠: ٧)، إلا أن سياسات منظمة أوبك أعادت أسعار النفط بالارتفاع من خلال تخفيض إنتاجها للنفط ليصبح سعر برميل النفط عامي (١٩٩٠-٢٠٠٠) ما يقارب (24.92-16.28) على التوالي بمعدل تغيير (53.1%)، استمرت أسعار النفط بالتذبذب للعامين (٢٠٠١-٢٠٠٢) لتبدأ بعدها قفزة أسعار النفط، إذ قفزت أسعار النفط للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) حتى وصل سعر البرميل الواحد إلى (92.08) دولار عام (٢٠٠٨) بعد ان كان (26.6) دولار في عام (٢٠٠٣) وبمعدل تغيير بلغ (131%) للفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، كان سبب تلك الطفرة في أسعار النفط هو احتلال العراق وسيطرة الولايات الامريكية على منابع النفط في العراق، وكذلك والنمو السريع للاقتصادات الاسيوية وخاصة الصين وزيادة طلبها على النفط (رسن، ٢٠١١: ٤٠)، وعلى خلاف الفترة السابقة ومع بداية ظهور الأزمة

المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) عام (٢٠٠٧) وتصاعدها لتصل الى ذروتها في النصف الثاني من عام (٢٠٠٨) شهدت أسعار النفط انخفاضاً في سعر برميل النفط ليصل الى (60.05) دولار في عام (٢٠٠٩)، وبعد التعافي من الأزمة المالية عادت الاسعار بالارتفاع في الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٢) ليبلغ سعر برميل (107.96-76.79) على التوالي، بعد عام (٢٠١٢) بدأ انهيار أسعار النفط عالمياً واخذت الأسعار تصل لمستويات غير مسبوقة منذ سنوات، وكانت هذه هي الصدمة الثانية والاقوى ضمن فترة البحث، إذ انخفض سعر البرميل الواحد من (103.6) دولار عام (٢٠١٣) ليصل الى (39.53) دولار عام (٢٠١٦) وجاء هذا الانخفاض نتيجة وفرة المعروض تزامناً مع تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام والطلب الاسيوي والصيني بشكل خاص (OPEC,2015:45)، ليعود وليرتفع في الأعوام (٢٠١٧-٢٠١٨) ليبلغ سعر البرميل الواحد (68.62-51.87) على التوالي وبمعدل تغيير قدره (32.3%) ليعود ولينخفض في عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ليصل الى (38.41-52.54) على التوالي وبمعدل نمو سالب قدره (-38.6%) نتيجة انخفاض الطلب العالمي بسبب تفشي وباء (كورونا)، بلغ معدل التغيير المركب لأسعار النفط العراقي لمدة الدراسة، اللفترة الأولى من (١٩٩٠-٢٠٠٢) ما يقارب (2%) في حين وصل الى (2%) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).في حين بلغ معدل التغيير المركب لاسعار النفط لاجمالي المدة ولكل من العراق ومنظمة OPEC وخام Brent ما يقارب (2%) (2.236%) (2.052377784%) على التوالي.

## المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي وصدمات أسعار النفط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠):

### أولاً: المتغيرات الأقتصادية الحقيقية:

### ١. الناتج المحلي الإجمالي وصدمات أسعار النفط:

يمكن ان نعرف الناتج المحلي الإجمالي، هو القيمة الاجمالية السوقية لجميع للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة وتتمثل عادة بسنة من قبل المجتمع، وهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة عبر تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة. ويمكن احتساب الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق منهجية باستخدام المصروفات أو الإنتاج أو الدخل، ويمكن أيضاً تعديله وفقل لمعدلات التضخم وعدد السكان وعوامل أخرى لتوفير صورة أشمل. وعلى الرغم القيود على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه أداة رئيسية لمساعدة صناع السياسات والمستثمرين والشركات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المدروسة. يساهم القطاع النفطي العراقي مساهمة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وتختلف تلك المساهمة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي واجهت البلاد.

**الجدول (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) / مليون دينار**

| السنة | GDP بالأسعار الجارية (مليون دينار) | GDP بالأسعار الثابتة (مليون دينار) | معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة | ناتج قطاع النفط | نسبة مساهمة قطاع النفط فيGDP بالأسعار الثابتة | معدل التغيير المركب حسب فترتي البحث | معدل النمو المركب للسلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 55926.5 | 78617888 | | 36326.4 | 64.95382332 | | |
| 1991 | 42451.6 | 28265405 | -24.09394473 | 191661.1 | 45.14812163 | | |
| 1992 | 115108.4 | 37477726 | 171.1520885 | 53115.8 | 46.14415629 | | |
| 1993 | 321646.9 | 48829665 | 179.4295638 | 167951.7 | 52.21617245 | 3.31 | 1.05 |
| 1994 | 1658325.8 | 50711820 | 415.5733819 | 890014.4 | 53.66945386 | | |
| 1995 | 6695482.9 | 51786922 | 303.7495467 | 4215918 | 62.96660096 | | |

| السنة | GDP بالأسعار الجارية (مليون دينار) | GDP بالأسعار الثابتة (مليون دينار) | معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة | ناتج قطاع النفط | نسبة مساهمة قطاع النفط فيGDP بالأسعار الثابتة | معدل التغيير المركب حسب فترتي البحث | معدل النمو المركب للسلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1996 | 6500924.6 | 57494247 | -2.905814307 | 3710428.5 | 57.07539663 | | |
| 1997 | 15093144 | 69704839 | 132.1691902 | 11152807.8 | 73.89320476 | | |
| 1998 | 17125847.5 | 94001921 | 13.46772747 | 11746242.9 | 68.58780507 | | |
| 1999 | 34464012.6 | 110529589 | 101.2397494 | 26926753.9 | 78.13006051 | | |
| 2000 | 50213699.9 | 112084152 | 45.69893669 | 41834912 | 83.31374124 | | |
| 2001 | 41314568.5 | 114128642 | -17.7225168 | 30799376.2 | 74.54846394 | | |
| 2002 | 41022927.4 | 104917973 | -0.705903778 | 29021398.8 | 70.74433893 | | |
| 2003 | 29585788.6 | 66335849 | -27.87986993 | 20349772 | 68.78225311 | 2.54 | |
| 2004 | 53235358.7 | 101788449 | 79.93557454 | 30808541.6 | 57.87232838 | | |
| 2005 | 73533598.6 | 103568449 | 38.12924416 | 42379784.7 | 57.6332255 | | |
| 2006 | 95587954.8 | 109368369 | 29.99221665 | 52851810.9 | 55.2912875 | | |
| 2007 | 111455813.4 | 111455813 | 16.60027002 | 59018094.5 | 52.95201094 | | |
| 2008 | 157026061.6 | 119802041 | 40.88638072 | 87166401.2 | 55.51078612 | | |
| 2009 | 139330210.6 | 124702848 | -11.26937199 | 56631453.7 | 40.64549494 | | |
| 2010 | 177008632.3 | 132687029 | 27.04253553 | 73990612.2 | 41.80056715 | | |
| 2011 | 194001461 | 142700217 | 9.6 | 92881300.0 | 47.87659821 | | |
| 2012 | 254225491 | 162587533 | 31.04308065 | 838057000 | 32.96510498 | | |
| 2013 | 273587529 | 174990175 | 7.616088349 | 864359121 | 31.59351317 | | |
| 2014 | 266420385 | 178951000 | -2.619689584 | 901958010 | 33.85469209 | | |
| 2015 | 199715700 | 183616000 | -25.0373803 | 101779202 | 50.96204354 | | |
| 2016 | 196924100 | 208932000 | -1.397786954 | 102322913 | 51.96058431 | | |
| 2017 | 221665700 | 205130000 | 12.56402848 | 102525643 | 46.25237148 | | |
| 2018 | 254870000 | 202776000 | 14.97944878 | 102978045 | 40.40414525 | | |
| 2019 | 276157867.6 | 225476536 | 8.35244148 | 103146568 | 37.35058099 | | |
| 2020 | 2197687984 | 215879057 | -20.41914289 | 102875696 | 46.81087431 | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

١. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء -المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة.

٢. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.

٣. تم حساب معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة التالية: $y = A^{ert}$.

للمزيد من التفاصيل راجع:

Chiang, A.C., [1974], "Fundamental methods of mathematical economics", 2nd ed., McGrow-Hill Book Company, New York, PC.

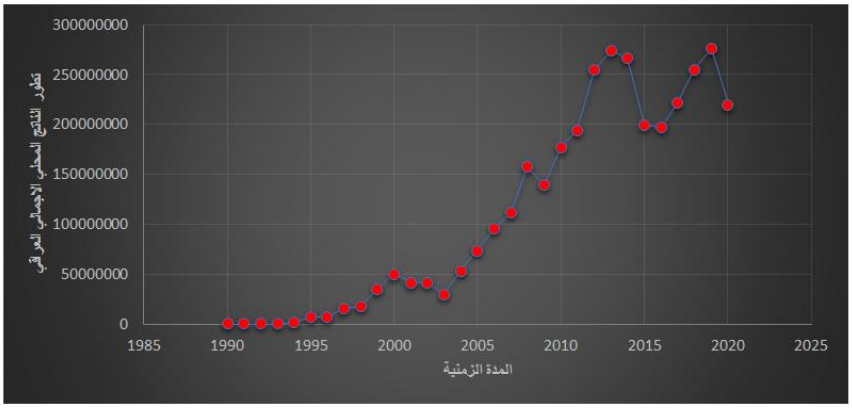


**الشكل (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) / مليون دينار**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

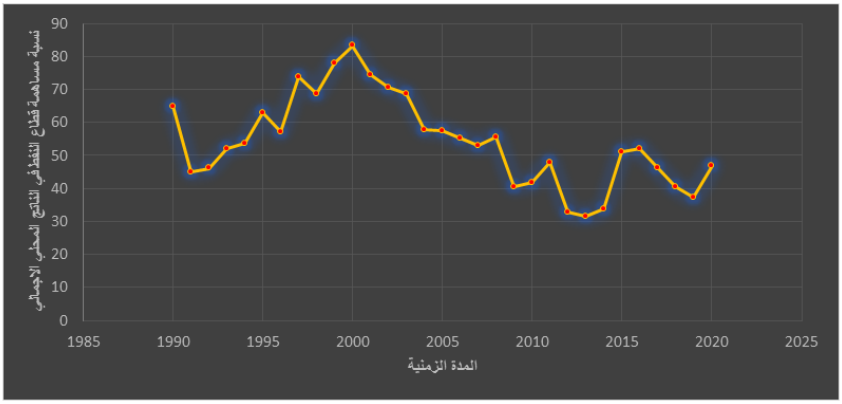


**الشكل (5) تطور نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) / مليون دينار**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

من خلال بيانات الجدول (4)، يتضح لنا ان الناتج المحلي الإجمالي تقلب وبشكل ملحوظ خلال الفترة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٢) نتيجة الظروف التي مرت بها البلاد مع الحروب والحصار الاقتصادي المفروض عليها بعد غزو الكويت، إذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (42451.6) مليون دينار عام ١٩٩١ بعد أن كانت (55926.5) مليون دينار عام (١٩٩٠) نتيجة انخفاض الأسعار من (19.91) إلى (16.33) دولار أمريكي للبرميل للأعوام (١٩٩٠-١٩٩١) على التوالي وبمعدل تغيير سالب (-24%) وسجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نمواً سالباً أيضاً بلغ (-64.05%)، إلا أن في السنوات اللاحقة حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى (50213699.9) مليون دينار في عام (٢٠٠٠) بعد أن كان (115108.4) مليون دينار عام (١٩٩٢). وكان هذا التحسن في قيمة الإنتاج نتيجة لتطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) التي مكنت العراق من تصدير جزء من إنتاجه من النفط الخام، وكذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إذ بلغت (24.92) دولاراً للبرميل وكذلك ارتفعت وبشكل مضطرد مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة اذ بلغت (83.31%) بعد ان كانت (46.14%) في عام (١٩٩٢) وكذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي سجل معدلات تغيير متذبذبة لذات الفترة وحسب الجدول (4) وكان ذلك نتيجة الضغوط التضخمية الكبيرة التي ضربت الاقتصاد العراقي نتيجة سياسة الإصدار النقدي المفرط.

إلا ان هذا الارتفاع لم يستمر طويلاً، اذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعامين (٢٠٠١) و(٢٠٠٢) ليسجل (41314568.5) و(41022927.4) مليون دينار على التوالي، وسبب ذلك التراجع في النشاط الاقتصادي الذي أصاب العام بعد احداث (١١ أيلول)، واستمر الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الى (29585788.6) في عام (٢٠٠٣) وبمعدل نمو سالب بلغ (-36.39%) عن عام (٢٠٠٢) مع انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (68.78%) بسبب اندلاع حرب الخليج واحتلال العراق، وعاود سوق النفط ليسجل ارتفاعا في الأسعار بعد عام (٢٠٠٣) مما تسبب في صدمة نفطية جديدة، اذ ارتفعت أسعار النفط عامي (٢٠٠٤) (٢٠٠٥) إلى (34.06) و(48.33) دولار أمريكي للبرميل مما أدى إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (53235358.7) و(73533598.6) مليون دينار وعلى التوالي

وبمعدل تغيير (79.93%) و(38.14%) مع ملاحظة انخفاض نسبة المساهمة في الناتج المحلي لتصل الى (75.87%) و(57.63%) على التوالي وكان ذلك نتيجة زيادة مساهمة قطاع الزراعة والخدمات وكذلك العلاقة المباشرة بين أسعار النفط والإخراج (عبد الهادي، ٢٠٠٥: ٩٦). واستمر الارتفاع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة مساهمة النفط فيه للفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٣)، وليشهد كل من عامي (٢٠١٤-٢٠١٥) انخفاضاً حاداً في أسعار النفط بدءاً من النصف الثاني من عام (٢٠١٤)، إذ انخفضت الأسعار (94.45) (47.87) دولاراً أمريكياً للبرميل للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٥) على التوالي. وسبب هذا انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، استمر الناتج المحلي بالارتفاع للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) مع ملاحظة انخفاض مساهمة النفط فيه، وذلك بسبب زيادة مساهمة باقي القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت نسب المساهمة في عام (٢٠٢٠) حوالي (46.81%) بعد ان كانت (1.96%).

تمثل عائدات النفط ثلثي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، اذ شكلت عائدات النفط ما يقارب (70%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٠٢) بينما بلغت عائدات تصدير النفط (81%) من العائدات الإجمالية، من البديهي هنا ان يتأثر الناتج المحلي بالصدمات النفطية والأسعار وحجم النفط. اذا قمنا بتتبع اهم الاحداث التي وقعت في مدة الدراسة نلاحظ في المدة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٢) حدثت صدمتين الأول (١٩٩٨) مع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، زادت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنحو (68.58%)، الصدمة الثانية (٢٠٠٢) بسبب تباطؤ النمو العالمي وتدهور القدرات الإنتاجية انخفضت النسبة الى (70.78%) بعد ان كانت تصل (82%)، في حين شهد عام (٢٠٠٨) ارتفاع في أسعار النفط ليصل الى ما يقارب (99) دولار للبرميل الواحد ولتصل نسبة مساهمتة في الناتج المحلي ارتفاعا ملحوظا، لتعود وتنخفض في نسبة المساهمة لتصل الى (40.64%) نتيجة ازمة الرهن العقاري وتباطؤ النمو العالمي، هذا الاندماج الكبير والاعتماد المتزايد في مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يضع الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات نتيجة تذبذب الأسعار العالمية للنفط او حتى للمزاجات السياسية، مما تقدم يتضح لنا من الجدول (4) ان معدل النمو المركب لطوال المدة بلغ (1.05%).

**٢. التضخم والبطالة وصدمات أسعار النفط:**

مر العراق خلال العقود الماضية بالعديد من الهزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي اثرت بشكل كبير علية ، فنتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية خلال مطلع السبعينات من القرن الماضي والتزايد المضطرد لعرض النقد واتساع الطلب زادت معدلات التضخم في البلد ،لتاتي حرب الخليج الأولى ونتيجة احتياجات العراق من النقد في التداول لسد حاجة السوق زادت معدلات التضخم بشكل كبير نتيجة الاختلالات الهيكلية والسياسة النقدية الخاطئة ، لتأتي فترة التسعينات والتي استهلت بحرب الخليج الثانية ، هنا بدأت المشاكل الهيكلية الواضحة في الاقتصاد في العراق من المديونية والبطالة والتضخم وتدهور مؤشرات التنمية البشرية (التقرير الاستراتيجي العراقي ، ٢٠٠٨)، يوضح لنا الجدول (5) معدلات التضخم والبطالة.

**الجدول (5) الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدلات التضخم والبطالة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)**

| السنة | الرقم القياسي لاسعار المستهلك 100=2007 | معدل التغيير للرقم القياسي لاسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي) | معدل البطالة % | معدل التغيير لفترتي الدراسة للرقم القياسي | معدل التغيير المركب لاجمالي الفترة للرقم القياسي | معدل التغيير لفترتي الدراسة معدل التضخم | معدل التغيير المركب لاجمالي الفترة معدل التضخم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 0.100 | - | 8.5 | %37 | %18 | %3.5 | %1.65 |
| 1991 | 0.200 | 0.0 | 11 | | | | |
| 1992 | 0.400 | 200.0 | 13.1 | | | | |
| 1993 | 1.200 | 166.7 | 16 | | | | |
| 1994 | 7.300 | 525.0 | 18.7 | | | | |
| 1995 | 38.500 | 422.0 | 12.9 | | | | |
| 1996 | 29.700 | -23.0 | 13.9 | | | | |
| 1997 | 34.300 | 15.9 | 13.5 | | | | |
| 1998 | 38.100 | 10.7 | 17.4 | | | | |
| 1999 | 38.200 | 0.4 | 20.2 | | | | |
| 2000 | 37.000 | -3.1 | 26 | | | | |
| 2001 | 40.000 | 8.0 | 26.6 | | | | |
| 2002 | 43.600 | 9.2 | 27 | | | | |
| 2003 | 50.800 | 16.6 | 28.10 | %٣١ | | %218- | |
| 2004 | 55.300 | 8.7 | 26.80 | | | | |
| 2005 | 67.600 | 22.4 | 17.97 | | | | |
| 2006 | 87.800 | 29.8 | 17.50 | | | | |
| 2007 | 100.00 | 13.8 | 15.3 | | | | |
| 2008 | 110.900 | 10.9 | 15.8 | | | | |
| 2009 | 130.700 | 18.0 | 15 | | | | |
| 2010 | 134.300 | 2.7 | 14.5 | | | | |
| 2011 | 138.400 | 3.1 | 15.2 | | | | |
| 2012 | 147.400 | 6.5 | 15.1 | | | | |
| 2013 | 148.000 | 0.4 | 16 | | | | |
| 2014 | 152.000 | 2.3 | 28 | | | | |
| 2015 | 151.500 | -1.1 | 36.4 | | | | |
| 2016 | 147.800 | -.2.5 | 22.7 | | | | |
| 2017 | 144.600 | -2.1 | 21.6 | | | | |
| 2018 | 145.400 | 0.50 | 20.5 | | | | |
| 2019 | 145.400 | 0.0 | 20.3 | | | | |
| 2020 | 144.600 | -0.5 | 19.7 | | | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

١. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية (٢٠٠٣-٢٠٢٢).

٣. تم حساب معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة التالية: $y = A^{ert}$.

للمزيد من التفاصيل راجع:

Chiang, A.C., [1974], "Fundamental methods of mathematical economics", 2nd ed., McGrow-Hill Book Company, New York, PC.

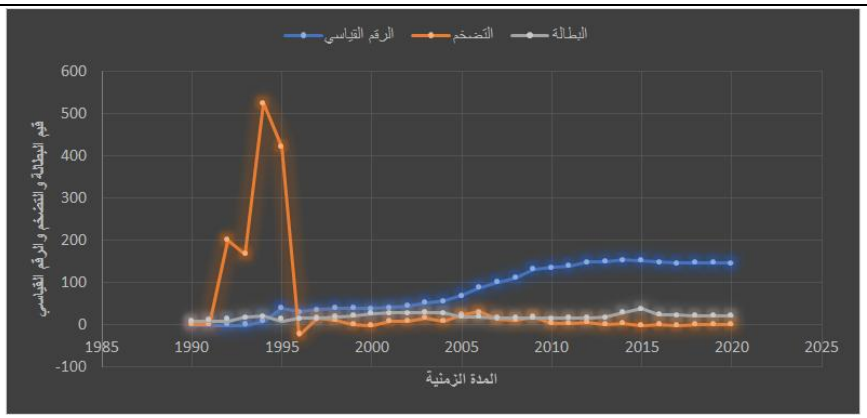


**الشكل (6) الرقم القياسي ومعدلات التضخم والبطالة للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

شهد الاقتصاد العراقي في عام (١٩٩٠) ونتيجة حرب الكويت صدمة قوية في مجمل هياكله، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، التي أدت الى ارتفاع كبير في مستوى الأسعار، إذ يلاحظ ارتفاع في الرقم القياسي للأسعار وبشكل مضطرد للفترة من (١٩٩٠-١٩٩٥) إذ بلغت (38.5,7.3,1.2,0.400,0.200,0.100) على التوالي، بدأ التضخم في الارتفاع بشكل كبير هو أيضاً خاصة في النصف الثاني من عام (١٩٩٣) وليصل الى ذروته عام (١٩٩٤) ليدخل الاقتصاد العراقي في دورة تضخم مفرط، إذ بلغت معدلات التضخم (200%، 166.7%، 52%، 422%) للفترة من (١٩٩٢-١٩٩٥) على التوالي، وجاء ذلك نتيجة سياسة الحكومة آنذاك من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة وتدهور انتاج النفط وتصديرة نتيجة الحصار الاقتصادي، مما اضطر الحكومة على البحث عن مصادر تمويل بديلة لقطاع النفط، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، كما أن هناك سبب آخر للتضخم خلال تلك الفترة ألا وهو زياد المضاربة بسبب النقص الحاد في المعروض السلعي. وأدى ذلك إلى نشوء بيئة مواتية للمضاربة في الأسعار والأراضي والسيارات والعقارات والذهب والعملات الصعبة ، وكل ذلك انعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار (Katzman,2003:43). ثم ارتفعت أسعار النفط إلى (48.49) دولار أمريكي للبرميل عام (١٩٩٦) لنجد ان معدل التضخم انخفض بشكل كبير ليصل إلى (-23%). نتيجة بدء تطبيق قانون النفط مقابل الغذاء واتباع سياسات وإجراءات نقدية تقشفية للتعامل مع التضخم الجامح من خلال الضغط على إجمالي الإنفاق الحكومي وزيادة الانفاق الاستثماري الخاص لاجل دعم الموازنة. كذلك البحث عن تنويع موارد الدولة من الضرائب والرسوم وإلغاء الإعفاءات والدعم الحكومي وتحرير سعر الصرف للسياسة النقدية والسماح للسوق الموازي للنقد الأجنبي بالعمل حصرياً مع البنك المركزي يتدخل من حين لآخر ببيع الدولار الأمريكي للبنوك التجارية ومكاتب الصرافة بالمزاد مما أحدث تراجع في المستوى العام للاسعار وتحسن في قيمة الدينار العراقي (الساعدي، ٢٠١٦: ٨٦)، إذ انخفض مؤشر الأسعار ليبلغ (29.7%) لعام (١٩٩٦) بعد أن كان (38.5%) لعام (١٩٩٥)، إلا أن هذا الانخفاض في مؤشر الأسعار لم يستمر طويلاً، إذ عاود بالارتفاع ليصل الى (34.3%، 38.1%، 38.2%) للمدة (١٩٩٧-١٩٩٨-١٩٩٩) وعلى الترتيب، وبالمقابل كان التضخم يسجل انخفاض تدريجي ولنفس الفترة، إذ بلغ التضخم (1.9%، 10.7%، 0.4%) حتى وصل التضخم إلى أحد أدنى مستوياته للمدة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٢) وهي (-3.1%) في عام

(٢٠٠٠)، عاد معدل التضخم بالارتفاع عامي (٢٠٠١-٢٠٠٢) ليصل الى (8% - 9.2%) على التوالي وبالمثل ارتفع مؤشر الأسعار لذات الفترة الى (40% - 43.6%)، في عام (٢٠٠٣) استمر كلا من مؤشر الأسعار والتضخم بالارتفاع، إذ بلغا (50.8%) و(16.6%) بالترتيب وسبب هذا الارتفاع هو فتح الحدود للبضائع وإلغاء الرسوم والضرائب الجمركية بعد احتلال العراق والا تجاه نحو شراء السلع (الربيعي، ٢٠٠٦: ٣٦). استمرت معدلات التضخم بالارتفاع لعامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) لتصل الى (22.4%، 29.8%) على التوالي ويقابلها ولنفس الفترة ارتفاع في مؤشر الأسعار اذ بلغت (67.6%، 87.8%)، ولغرض تخفيض معدلات التضخم تم تطبيق عدد من سياسات الإصلاح الاقتصادي منها تقليل الدعم عن عدد من السلع ومنها الوقود والعمل على فك الاختناقات التي اصابت القطاع الحقيقي والناتجة عن (صدمة العرض) وعجز القطاع عن توفير الطاقة والوقود، كذلك من خلال اتباع سياسة نقدية تهدف الى رفع قيمة الدينار العراقي، استمر انخفاض معدلات التضخم منذ عام (٢٠٠٧) ولغاية (٢٠٢٠) ولتصل الى ادنى مستوى وهو (-0.5%) في عام (٢٠٢٠) وذلك بسبب نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي والتي استهدفت خفض معدلات التضخم وتصحيح ورفع قيمة العملة العراقية. في حين نجد ان مؤشر الأسعار أخذ بالتذبذب مابين الارتفاع والانخفاض، إذ من خلال الجدول (5) يلاحظ ارتفاع الأسعار للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٤) لتسجل (100%، 152%) على التوالي ومن ثم تبدء بالإنخفاض للمدة من (٢٠١٥-٢٠٢٠) لتبلغ عام (٢٠٢٠) ما يقارب (144.6%) بعد ان كانت (11.5%) في عام (٢٠١٥).

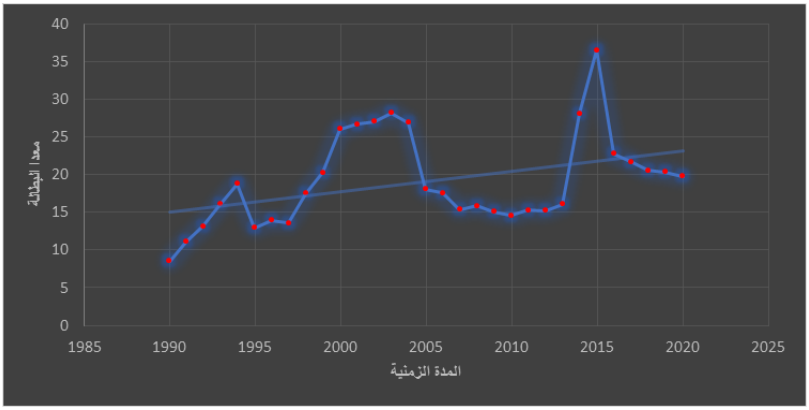


**الشكل (7) معدلات البطالة للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

ان انخفاض أسعار النفط الخام (24.53) دولار أمريكي للبرميل سنة (١٩٩٠) ولتصل الى (21.54) دولار أمريكي للبرميل عام (١٩٩١) ودخول العراق الحرب مع الكويت. لم يؤد فرض العقوبات الاقتصادية من قبل مجلس الأمن الدولي إلى زيادة البطالة. ومع ذلك، فقد ارتفعت نسبة البطالة من (8.5%) في عام (١٩٩٠) الى (11%) في عام (١٩٩١) وهو معدل عالي، نتيجة أن الحرب دمرت معظم القطاعات الاقتصادية المعنية وساهمت في إطلاق سراح أعداد كبيرة من العمال، لذلك نلاحظ حدوث ارتفاع تدريجي في معدلات البطالة ليصل الى معدلات مخيفة، اذ ارتفعت البطالة من (13.1%) عام (١٩٩٢) إلى (18.7%) عام (١٩٩٤) ولتقفز الى (27%) عام (٢٠٠٢) وهو اعلى معدل خلال الفترة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٢) وجاء ذلك نتيجة الوضع الاقتصادي

الصعب والعقوبات المفروضة على العراق نتيجة حرب الكويت وتسريح اعداد كبيرة من القوات الأمنية ويضاف على ذلك الزيادة السكانية المضطردة، استمرت اعداد العاطلين عن العمل في عام (٢٠٠٣) لتبلغ (28.1%)، لكن نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتوظيف في بداية الفترة الثانية وعودة الكثير من الموظفين وقوى الامن الى وظائفهم وانطلاق حملات الاعمار بداءت اعداد العاطلين بالعمل باتذبذب تارةً بالانخفاض وتارةً بالارتفاع، إذ انخفضت من (26.8%) عام (٢٠٠٤) الى (15.3%) عام (٢٠٠٧) ثم ارتفعت من جديد عام (٢٠٠٨) لتصل الى (15.8%) لتعاود الانخفاض الى (1.1%) في عام (٢٠١٢)، إلا ان معدلات البطالة عاودت بالارتفاع لباقي الفترة من (٢٠١٣) ولغاية (٢٠١٥) من (16%) الى (36.4%) وهو مستوى قياسي وخطير وجاء نتيجة صدمات أسعار النفط العالمية وتدهورايرادات وعوائد بيع النفط والذي اثر سلباً على النفقات العامة للدولة وتخلخل الموازنات مما اثر على خلق فرص عمل.

**المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية وصدمات أسعار النفط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠):**

تعد الإيرادات العامة والنفقات العامة من اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها المحددة للنظامين الاقتصادي والمالي، ويرتبط كلاً من النفقات والايرادات العامة بالرصيد المالي المتوفر للدولة ولغرض تمويل متطلبات هذا الأداء يجب ان يتم تنظيم هذه العلاقة للكميات المالية فنياً من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة، التي من خلالها يتم اعداد الخطة المالية الاستراتيجية والتي سيكون لها دور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الانفاق الحكومي باعتبارها أداة أساسية تساعد الحكومات في تحديد أهدافها والتخطيط المالي وآلية استغلال الموارد، ان المحدد الرئيسي للنفقات الحكومية والايرادات العامة في العديد من الدول وعلى رئسها العراق هو أسعار النفط وبالتالي سيكون لأسعار النفط التأثير المباشر على الموازنة العامة والتي تُشكل فيها هذه الإيرادات الحصة الأكبر من الإيرادات العامة للموازنة، وبما ان الإيرادات العامة هي الأداة المالية الرئيسية في توجية النشاط الاقتصادي للبلد من خلال توجية تلك الإيرادات المختلفة في تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والقيام بوظائفها العامة يجب عن نحافظ على استقراريتها وتدفقها، إلا ان هذا غير متحقق، إذ عانت وما زالت تعاني السياسة المالية في العراق نتيجة العديد من الضروف التي عصفت في الاقتصاد ومن أهمها التشوه الهيكلي للاقتصاد العراقي الذي بني على ريعية الاقتصاد وعدم تنوع مصادر ايراداته والحروب التي خاضها العراق طوال الفترة الماضية والحصار الاقتصادي في فترة التسعينات مما أثر كثيراً على إيرادات العراق وعدم إمكانية سد احتياجات الانفاق العام، مما يتطلب تغيير جذري وهيكلي كبير هدفة توسيع مصادر إيرادات الموازنة العامة للبلد لمواجهة مشاكل صدمات أسعار النفط، وعليه تم اصدار قانون وزارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لعام (٢٠٠٤) لينظم ادارياً إجراءات تنفيذ الموازنة، وتحديد الاطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية وخطط التنمية والاشراف عليها. يوضح الجدول (6) الإيرادات العامة والنفقات الحكومية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

**الجدول (6) الإيرادات والنفقات العامة في العراق ومعدلات التغيير السنوية للمدة (١٩٩٠ـ٢٠٢٠)**

| السنة | الإيرادات العامة (مليون دينار) | التغير السنوي % | الإيرادات النفطية (مليون دينار) | نسبتها من الإيرادات العامة % | النفقات العامة (مليون دينار) | التغير السنوي % | النفقات الجارية (مليون دينار) | نسبتها من النفقات العامة % | النفقات الاستثمارية (مليون دينار) | نسبتها من النفقات العامة % | فائض-عجز % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 8492 | - | 4112 | 48.42204428 | 1417+ | | 11357 | 80.09732703 | 2822 | 19.90267297 | -5687 |
| 1991 | 4230 | -50.18841262 | 1966 | 46.47754137 | 17497 | 23.40080401 | 15654 | 89.46676573 | 1844 | 10.53894953 | -13267 |
| 1992 | 5049 | 19.36170213 | 2193 | 43.43434343 | 32883 | 87.93507458 | 25878 | 78.69719916 | 7006 | 21.30584192 | -27834 |
| 1993 | 8997 | 78.19370172 | 2869 | 31.88840725 | 68954 | 109.6949792 | 50062 | 72.60202454 | 1889 | 27.40232619 | -59957 |
| 1994 | 25659 | 185.195065 | 4981 | 19.41229198 | 199442 | 189.2392029 | 171742 | 86.11125039 | 27703 | 13.89025381 | -173783 |
| 1995 | 106986 | 316.9531159 | 27198 | 25.42201783 | 690784 | 246.3583398 | 605840 | 87.70324732 | 84947 | 12.29718696 | -583798 |
| 1996 | 178016 | 66.39186436 | 57710 | 32.4184343 | 542546 | -21.45938528 | 506100 | 93.28241292 | 36444 | 6.717218448 | -364530 |
| 1997 | 410541 | 130.6202813 | 199892 | 48.68989943 | 605802 | 11.65910356 | 534098 | 88.16378949 | 71707 | 11.83670572 | -195261 |
| 1998 | 520433 | 26.76760665 | 169023 | 32.47737941 | 920501 | 51.947501 | 824706 | 89.5931672 | 95798 | 10.40715871 | -400068 |
| 1999 | 719066 | 38.16687258 | 234649 | 32.63247045 | 1033554 | 12.28168139 | 831592 | 80.45946317 | 201962 | 19.54053683 | -314488 |
| 2000 | 1133034 | 57.57023695 | 458157 | 40.43629759 | 1498700 | 45.00451839 | 1151665 | 76.84426503 | 247039 | 16.48355241 | -365666 |
| 2001 | 1289248 | 13.78722969 | 580161 | 44.99995346 | 2079727 | 38.7687329 | 1490868 | 71.68575491 | 588862 | 28.31438934 | -790479 |
| 2002 | 1854585 | 43.85013589 | 1020022 | 55.00001348 | 3226929 | 55.16118221 | 1761929 | 54.60079847 | 1465000 | 45.39920153 | -1372344 |
| 2003 | 2146346 | 15.73187533 | 1841458 | 85.79502093 | 1982548 | -38.56239167 | 1784293 | 89.99998991 | 198265 | 10.00051449 | 163798 |
| 2004 | 32982743 | 1436.692733 | 32627203 | 98.92204235 | 32117493 | 1520.010865 | 29102760 | 90.61342366 | 3014733 | 9.386576343 | 865250 |
| 2005 | 40502844 | 22.80010792 | 39480070 | 97.47480942 | 26375175 | -17.87909785 | 21803157 | 82.66544961 | 4572018 | 17.33455039 | 14127669 |
| 2006 | 49055545 | 21.11629741 | 46534310 | 94.8604485 | 38806679 | 47.13335172 | 32778999 | 84.46741603 | 6027680 | 15.53258397 | 10248866 |
| 2007 | 54599453 | 11.30128714 | 51701300 | 94.6919743 | 39031232 | 0.578645238 | 31308188 | 80.21316878 | 7723044 | 19.78683122 | 15568221 |
| 2008 | 8022182 | 46.98349084 | 75358291 | 93.90185927 | 59403375 | 52.1944657 | 47522700 | 80 | 11880675 | 20 | 20848807 |
| 2009 | 55209353 | -31.20516898 | 48871708 | 88.52070409 | 52567026 | -11.50835117 | 42053620 | 79.99999848 | 10513405 | 19.99999962 | 2642327 |
| 2010 | 61735313 | 11.82038848 | 56050313 | 90.79133202 | 84357468 | 61.04671396 | 60980795 | 72.03238703 | 23676773 | 27.96773109 | -22922155 |
| 2011 | 80934791 | 31.099669 | 76184138 | 94.13027087 | 96662767 | 14.18102772 | 66596474 | 68.89568348 | 30066293 | 31.10431652 | -15727976 |
| 2012 | 102326899 | 26.43128837 | 99657735 | 97.39153241 | 117122930 | 21.16653975 | 7995433 | 68.26505536 | 37177897 | 31.74262888 | -14796031 |
| 2013 | 119296663 | 16.583874 | 116363805 | 97.5415423 | 138424608 | 18.18745313 | 83316006 | 60.18872454 | 55108602 | 39.81127546 | -19127945 |
| 2014 | 105386623 | -11.66004115 | 9851104 | 93.47628873 | 11347317 | -18.02504003 | 88542750 | 78.02944012 | 24930767 | 21.97055988 | -8086894 |
| 2015 | 94048364 | -10.75872694 | 78649032 | 83.62615643 | 119462430 | 5.277806803 | 78248392 | 65.50041883 | 41214037 | 34.49958033 | -25414066 |
| 2016 | 81700803 | -13.12894821 | 69773400 | 85.40111901 | 105895733 | -11.35645491 | 80149411 | 75.68710158 | 25746312 | 24.31288898 | -24194930 |
| 2017 | 79011421 | -3.29174488 | 67950225 | 86.00050998 | 100671161 | -4.933694543 | 75217143 | 74.71568049 | 25454018 | 25.28431951 | -21659740 |
| 2018 | 91643667 | 15.98787345 | 77160393 | 84.19609944 | 104158184 | 3.46377549 | 79508072 | 76.33396527 | 24650112 | 23.66603473 | -12514517 |
| 2019 | 92564785 | 1.005108187 | 77905674 | 84.16340404 | 108657567 | 4.319759454 | 80546312 | 74.12858048 | 25089456 | 23.09039001 | -16092782 |
| 2020 | 92905675 | 0.3682718 | 78569043 | 84.56861543 | 112895647 | 3.900400236 | 81025475 | 71.7702384 | 25768904 | 22.82541859 | -19989972 |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:
١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية، الإحصاءات المالية (٢٠٠٣-٢٠٢٠).
٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، النشرة الإحصائية السنوية (سنوات متفرقة).

**الشكل (8) تطور الإيرادات العامة والايرادات النفطية للمدة من (١٩٩٠ـ٢٠٢٠)**
**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

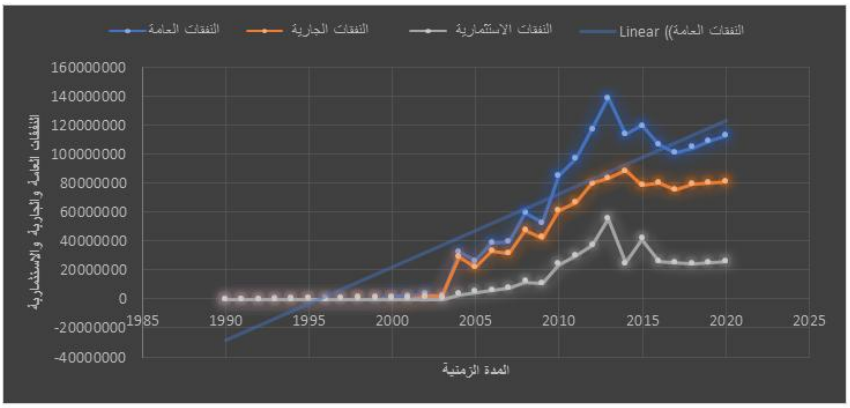


**الشكل (9) تطور النفقات العامة والجارية والاستثمارية للمدة من (١٩٩٠-٢٠٢٠)**

**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

إن الظروف السياسية والاقتصادية التي عانى منها العراق منذ عام (١٩٩٠) ولسنوات عديدة اثرت كثيراً في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة، إذ سجلت الإيرادات العامة للدولة في ذلك العام (8492) مليون دينار بينما سجلت الإيرادات النفطية (4112) مليون دينار بنسبة مساهمة قدرها (48.4%) من الإيرادات العامة وجاءت هذه النسبة المنخفضة بسبب الظروف السياسية التي مر بها العراق نتيجة حرب الكويت، في حين نجد ان الانفاق الحكومي ولنفس السنة بلغ (14179) مليون دينار كانت حصة الانفاق الاستثماري والنفقات الجارية تمثل (19.9%) و(80.1%) على التوالي، وفي عام (١٩٩١) ونتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق ومنعة من تصدير النفط الذي أثر كثيراً في قوة الاقتصاد العراقي والسياسة المالية بصورة خاصة نجد ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة تراجعت وبشكل كبير من (4.48%) عام (١٩٩١) الى (19.41%) في عام (١٩٩٤) قابلها في نفس الوقت زيادة في الانفاق الحكومي، إذ بلغ (17497) مليون دينار بواقع (80.1%) نفقات جارية والباقي تمثل بالنفقات الاستثمارية ووصل الى (199442) مليون دينار وهي في واقع الامر زيادة ظاهرية وليست حقيقية جاءت نتيجة ارتفاع معدلات التضخم الناجم عن لجوء الحكومة الى التمويل بالعجز لسد احتياجاتها بسبب توقف تصدير النفط وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، ونتيجة تطبيق مذكرة تفاهم (النفط مقابل الغذاء)، عادت إيرادات النفط تحقق ارتفاعاً من جديد، إذ بلغت الإيرادات النفطية ما يقارب (1020022) مليون دينار في عام (٢٠٠٢) بنسبة مساهمة من الإيرادات العامة بلغت (55%) بعد ان كانت في عام (١٩٩٥) ما يقارب (27198) مليون دينار وبنسبة مساهمة (25.4%)، قابل هذه الزيادة في الإيرادات زيادة مماثلة في النفقات العامة، إذ سجلت النفقات العامة لعام (٢٠٠٢) ما يقارب (3226929) مليون دينار بعد ان كانت (690784) مليون دينار وبنسبة تغيير مقدارها (55.2%)، وارتفاع كلا من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ولذات الفترة، وفي عام (٢٠٠٣) ونتيجة الحرب واحتلال العراق بلغت الإيرادات العامة للدولة ما يقارب (2146346) مليون دينار بمعدل تغيير مقدارة (15.73%) عن عام (٢٠٠٢) في حين بلغت إيرادات النفط (1841458) مليون دينار، في حين يلاحظ انخفاض الانفاق الحكومي، إذ بلغ (1982548) مليون دينار بمعدل تغيير (-38.56%) عن عام (٢٠٠٢). أما المدة من (٢٠٠٤) ولغاية (٢٠٠٨) نجد ان الإيرادات النفطية والايرادات العامة قد ارتفعتا بشكل كبير، إذ بلغت (75358291) مليون دينار و(80252182)

مليون دينار على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام من جهة وكذلك زيادة انتاج العراق من النفط من جهة أخرى، لكن الذي يلاحظ خلال هذه الفترة انخفاض بنسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة، إذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (93.90%) في عام (٢٠٠٨) بعد ان كانت تبلغ (98.92%) وسبب ذلك ازمة العقارات العالمية التي أثرت كثيراً على الاقتصاد العالمي، في حين نجد ولنفس المدة ارتفاع في نسبة الانفاق العام، إذ بلغ (59403375) مليون دينار بعد ان كان (32117493) مليون دينار وذلك لغرض إعادة الاعمار وزيادة التسليح وكذلك متطلبات الإصلاح الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية تهدف الى انعاش الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو وتقليل من حدة البطالة، استمرت بعدها إيرادات النفط بالزيادة للمدة من (٢٠٠٩) ولغاية (٢٠١٣) بقيم (48871708) مليون دينار و(116363805) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (97.54%) من إجمالي الايراد العام لعام (٢٠١٣)، وكذلك الحال بالنسبة للانفاق العام، إذ بلغ اجمالي الانفاق العام لعام (٢٠١٣) ما يقارب (112895647) مليون دينار وزعت بين الانفاق الجاري بنسبة (71.77%) والانفاق الاستثماري بنسبة (22.82%) نتيجة زيادة المصاريف الخدمية في الموازنات العامة للدولة نتيجة زيادة الرواتب والمستحقات، يلاحظ ان خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ان نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى المختلفة غير النفطية بلغت نسبة مساهمتها من اجمالي الإيرادات العامة مايقارب (2.5%) عام (٢٠٠٤) و(22.52%) في عام (٢٠١٤)، بعد عام (٢٠١٤) تراجعت إيرادات النفط العراقي نتيجة جملة من الظروف السياسية والاقتصادية التي ضربت العراق، تمثلت بدخول داعش لعدد من محافظات العراق وحدوث هزات امنية نتيجة ذلك وتوقف الإنتاج في حقول المنطقة الغربية من العراق يقابلها ارتفاع حاد في النفقات العامة للدولة نتيجة تزايد الانفاق العسكري، ويلاحظ كذلك زيادة في النفقات الجارية نتيجة زيادة حجم رواتب الموظفين وهيمنة القطاع العام وزيادة في نسبة التضخم مما يؤكد على عدم وجود تخطيط اقتصادي في عملية تخصيص الموارد المالية وغياب سياسة ترشيد الانفاق الجاري مما أدى الى زيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري وهذا ما تم ملاحظتة في الموازنة العامة للدولة فالموارد المخصصة للاستثمار من الموازنة العامة للدولة كانت قليلة. استمر تراجع إيرادات النفط واستمرت انخفاض نسبة مساهمتة في الايراد الكلي نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً مما خلق صدمة انخفاض كبيرة اثرت على العراق وأصبح هناك عجز لدية في تلبية متطلبات الاقتصاد من انفاق عام، مما تقدم يتضح ان هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والايرادات العامة للدولة، فبزيادة إيرادات النفط تزداد إيرادات الموازنة العامة للدولة، وهذا دليل قاطع على أحادية الاقتصاد العراقي وسرعة تأثرة بصدمات أسعار النفط. ومن خلال الجدول (5) يتضح ان العجز في موازنة الدولة هي السمة السائدة طوال فترة الدراسة وذلك بسبب زيادة الانفاق العام بشكل يفوق الإيرادات العامة على الرغم من ارتفاع عوائد الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في بعض فترات الدراسة ومنها (٢٠٠٨-٢٠١٣) التي حدثت فيها طفرات في أسعار النفط لكن لم يتم استغلال تلك الموارد الفائضة وتوجيهها نحو النفقات الاستثمارية وانما استخدم هذا الفائض للنفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية. وبعد عام (٢٠١٤) ونتيجة الاحداث الأمنية التي اصابت العراق وحدوث صدمة انخفاض أسعار النفط والتي أدت الى انخفاض إيرادات النفط زاد العجز في الموازنة العامة للدولة وبشكل متزايد نتيجة قلت الإنتاج النفطي والصادرات النفطية.

## المبحث الثالث: الإستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات:

١. تم اثبات فرضية الدراسة والتي تستند على ان الصدمات السالبة لانخفاض أسعار النفط ستؤثر على على المتغيرات الحقيقية (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والانفاق الحكومي) وفق منطق النظرية الاقتصادية (انخفاض الناتج المحلي والانفاق الحكومي مع تزايد في معدلات البطالة ويقابلها انخفاض في معدلات التضخم، في حين ان صدمات أسعار النفط الإيجابية كانت متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية من ناحية التضخم والبطالة، لكنها لم تتطابق بشكل كامل مع مؤشري الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي.

٢. يرتبط تأثير الصدمة النفطية بمدى ارتباط الاقتصاد بإيرادات النفط. في حالة العراق، كان للصدمات النفطية تأثير كبير على جميع متغيرات الاقتصاد الكلي ، وذلك بسبب ارتفاع مساهمة النفط في حجم إيرادات الموازنة.

٣. وبما أن الاقتصاد العراقي يعاني من هيمنة القطاع الحكومي، فقد كان للصدمة النفطية أثر كبير على المجتمع العراقي.

٤. من خلال متابعة نمو الناتج المحلي الإجمالي وجد انه يتأثر من حيث الأهمية النسبية بالصادرات النفطية ومن ثم بالانفاق الحكومي الإجمالي وخاصة التشغيلي منه وبعدها بأسعار النفط وأخيرا بمعدلات التضخم خلال فترة البحث، لذلك توصلنا هنا الى ان الناتج المحلي الإجمالي لا يظهر حقيقة نمو الاقتصاد اوالانتاج وانما هو تراكم الأموال المتحصلة من إيرادات النفط الريعية والتي توجة في غالبيتها الى موازنات تشغيلية ذات طابع انفاق استهلاكي.

٥. ان الاستمرار في زيادة معدلات الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الموازنة العامة للدولة سيؤدي الى انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عدم القدرة على خلق قيم مضافة فيما لو وجهت نحو الانفاق الاستثماري، مما يعني ان أي ارتفاع في أسعار النفط لن يوجه نحو الى المجالات الاستثمارية ذات الطابع الإنتاجي وبالتالي سيحدث عجز في الموازنة الجارية نتيجة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي مما يفسر لنا ان سلوك التغيير في أسعار النفط لن تنسجم مع فروض النظرية الاقتصادية.

٦. ارتفاع معدلات التضخم في العراق خلال مدة البحث وبمعدلات كبيرة خاصة في التسعينات من القرن الماضي وكذلك تعرض العراق الى نوع ثاني من أنواع التضخم ألا وهو (التضخم المستورد) الذي جاء نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة الذي رافق الانفتاح الاقتصادي بعد عام (٢٠٠٣).

٧. وجود علاقة طردية مباشرة مابين كلا من الإيرادات النفطية المتحققة والموازنة العامة للدولة نتيجة الاعتماد شبه الكامل من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة على الإيرادات النفطية عند اعداد الموازنة العامة وهذا ماتم التوصل الية في الجانب التحليلي.

٨. العجز الدائم في الموازنات العامة للدولة العراقية خلال مدة البحث (١٩٩٠-٢٠٢٠) هي السمة الرئيسية لها بالرغم من ان هناك تزايد مضطرد في الإيرادات العامة للدولة والناتجة نتيجة زيادة صادرات النفط ويعود سبب ذلك الى الزيادة المضطردة للنفقات العامة (النفقات التشغيلية) التي قابلت هذه الزيادة والتي كانت تستحوذ أحيانا على (60%) من الموازنات العامة للدولة مما خلق عجز متكرر في هذه الموازنات.

٩. ان من خلال تتبع تطور أسعار النفط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) نخرج بتصور وهو ان الأسعار تتصف بالتقلبات وهي غير مستقرة مما تتسبب في تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي وتضعة امام تحديات وصدمات عديدة، إذ أن أي انخفاض في الأسعار سيؤدي الى انخفاض في الإيرادات وبالتالي انخفاض في النفقات مما يعرقل حركة عجلة التنمية الاقتصادية.

١٠.خلال مدة الدراسة تعرض العراق الى صدمات أسعار نفط سالبة كالتي حدثت عام (١٩٩٠) نتيجة العقوبات التي فرضت على العراق بسبب احتلال الكويت وكذلك الصدمة النفطية السلبية عام (٢٠١٤) والتي جاءت بسبب انخفاض أسعار النفط والمدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة ، مما جعل الناتج المحلي الإجمالي ينهار نتيجة اعتماده على إيرادات النفط ، وصدمات أسعار نفط إيجابية كالتي حدثت خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢) نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتي أدت الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الانفاق الحكومي وبالتالي زيادة التضخم.

١١.اعتماد العراق على قطاع النفط في غياب باقي القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة وكذلك تهالك البنى التحتية مما يجعل العراق اكثر عرضة للصعوبات الاقتصادية في أوقات حدوث صدمات أسعار النفط.

١٢.كان لتقلب أسعار النفط الخام اثر واضح ومهم على المتغيرات الحقيقية ( الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة) فأنخفاض أسعار النفط ستؤدي الى انخفاض في الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض الانفاق الحكومي وحدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، مما اثر على مبيعات الدولار من قبل البنك المركزي والمتمثل بمزادات العملة، مما احدث فجوه مابين الطلب على الدولار والمعروض منه لتغطية احتياجات السوق، فتم تمويل هذا العجز من الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي مما اثر سلبا على تلك الاحتياطيات ومن ثم على استقرار سعر الصرف.

١٣.تحقق عوائد مالية ضخمة نتيجة لصدمات أسعار النفط بالارتفاع ووصول سعر البرميل الى (١٤٧) دولار، اهدرت فرصة ثمينة لاستغلالها بشكل صحيح و مدروس مبني على معطيات إشكاليات الاقتصاد العراقي وفق خطط و استراتيجيات اقتصادية.

١٤.ان غياب التنوع الاقتصادي واشراك القطاع الخاص كشريك فاعل في النشاط الاقتصادي، جعل تأثر الاقتصاد العراقي بصدمات أسعار النفط و بخاصه انخفاضه كبيرا مقارنة بدول أخرى يكون لديها قاعدة صناعية و إنتاجية وتنوع اقتصادي وليس اقتصاداً ريعياً يؤثر فيه أي تغير في أسعار النفط على الانفاق الحكومي وأدائها الاقتصادي.

١٥.وجود خلل كبير في هيكل ميزان المدفوعات يتركز النشاط التصديري على مورد النفط الخام بنسبة (98%) والنشاط الاستيرادي على السلع الاستهلاكية وإهمال واضح للسلع الإنتاجية و مستلزمات الإنتاج.

**التوصيات:**

١. رسم استراتيجية تضع نصب عينها ضرورة زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية مثل الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي والاتجاه نحو تقليل الاعتماد على النفط لتجنب الاثار السلبية الناتجة عن صدمات أسعار النفط.

٢. تقليص مساهمة القطاع النفطي في مساهمتة في تكوين الموازنة العامة للدولة، فإن نتيجة مساهمتة الكبيرة فيها أصبحت هذه الموازنة هي الأداة التي ينتقل فيها اثر الصدمات الى باقي شرايين الاقتصاد العراقي.
٣. الاستفادة بشكل امثل من إيرادات القطاع النفطي في تطوير وتنمية والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
٤. تشجيع الصادرات من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات المنتجات المعدة للتصدير واتباع استراتيجية الإنتاج لغرض التصدير.
٥. اعداد الموازنة العامة للدولة من خلال اعتماد سعر نفط معتدل لتجنب إمكانية حدوث عجز في الموازنة نتيجة انخفاض في أسعار النفط، وتحويل فوائض إيرادات تصدير النفط الى صندوق سيادي تستخدم فيه هذه الإيرادات لتمويل العجز ان حصل وكذلك تمويل مشاريع البنية التحتية.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر العربية:


١. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، (٢٠٠٥)، العدد ٢٩.
٢. جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٨:
https://investpromo.gov.iq/ar/sectors/oil-and-gas-sector-2/oil-and-gas-sector-overview/
٣. وزارة التخطيط، (٢٠١٩)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومي.
٤. وزارة المالية، (٢٠١٤)، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.
٥. وزارة المالية، (٢٠١٦)، دائرة الموازنة العامة.
٦. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة / الدائرة الاقتصادية (قانون الموازنة العامة) للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦).
٧. ايدجمان، مايكل، (١٩٩٩)، "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، ص٣٤٠-٣٤١.
٨. الجابري، قصي عبود، (١٩٩٥)، "بناء نموذج قياسي لتحليل آثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المعاصر"، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص٤.
٩. الجاسم، خزعل مهدي، (١٩٩٠)، "الاقتصاد الجزئي"، وزارة ا لتعليم العالي والبحث العلمي.
١٠. الخزرجي، ثريا، (٢٠١٠)، "السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد ٢٣.
١١. الربيعي، فلاح خلف، (٢٠٠٦)، "تفسير التضخم في الاقتصاد العراقي"، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، اعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية، بغداد، العدد ٣، تشرين الأول.
١٢. رسن، عباس فاضل، (٢٠١١)، "تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسواق الأسهم"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
١٣. الساعدي، زاهد قاسم بدن والفيصل، إيهاب عباس، (٢٠١٦)، "أثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الإجمالي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ٨، العدد ٢.
١٤. السماك، أزهر محمد، (١٩٨٠)، "اقتصاديات النفط"، ط١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
١٥. شوكت، عفيفة بجاني، (٢٠٠٧)، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق"، أطروحة دكتوراة متقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المتسنصرية، ص٥٦-٥٧.
١٦. العتيبي، حسين علي، (٢٠١٢)، "نحو تطوير الصناعة النفطية العراقية بمشاركة القطاع الخاص"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ٨، العدد ٣٠، ص٣٠-٣١.
١٧. العلي، احمد البديهي، (٢٠٠٩)، "تحولات السوق النفطية وتسعيرة النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٣، ص٦-٧.
١٨. القريشي، حاتم، (٢٠٢٠)، "اقتصاديات النفط"، ط١، مكتب بغداد للطباعة والنشر، ص١٩٠-١٩٣.
١٩. كاظم، حسن لطيف وآخرون، (٢٠٠٧)، "النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي رؤية مستقبلية "، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد ١٥.
٢٠. محمد، محمد شوقي، (٢٠٠٦)، "الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سوريا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق.

٢١. هادي، ميثم ربيع وراضي، علي كريم، (٢٠١٢)، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد ٢٣٥، العدد ٩١.
٢٢. الهيد، سجاد صادق، (٢٠١٨)، "العلاقة بين أسعار النفط العالمية وأسعار صرف الدولار أمام اليورو وآثارها الاقتصادية في بعض البلدان النفطية للمدة (١٩٩٩-٢٠١٦)"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص٤٩.

## ثانياً: المصادر الأجنبية:

23. OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria (1973-2019), 2020.
24. OPEC, Annual Statistical Bulletin, (2022), at: https://asb.opec.org/
25. International monetary fund, 2016, country report, Iraq.
26. IMF and World Bank Staff Projections, 2019, P. 10.
27. OPEC, Annual statistical bulletin 2000-2019.
28. Abdlaziz, R. A. (2019). Impact of Oil Revenue on Economic Growth, Agriculture and Tourism Sectors of Developing Oil Exporting Countries. Universiti Putra Malaysia.
29. Abdul Hadi, (2005). Well, in the name of Abdul Hadi, third oil shock causes and possible results, Iraqi Journal of Economics, Vol. 3, No. 7.
30. Bash, M. H. (2015). Im pact of fluct uations in crude oil prices on the Jordanian public budget for the period of 1995-2013. European Scientific Journal, 11.(19)
31. Baumeister, C. & Kilian, L. (2016). "Forty years of oil price fluctuations: Why the price of oil may still surprise us." Journal of Economic Perspectives. 30(1), 139-160.
32. Cuñado, J. and F. Pérez de Gracia (2003). "Do Oil Price Shocks Matter? Evidence for some European countries." Energy Economics 25: 137-154.
33. Economou, Andreas and others, (2017) , Market: The role of investment of the world oil and capacity constraints in explaining the evolution of the real Price of oil, Oxford institute for energy
34. ElAnshasy, A. Oil prices and economic growth in oil-exporting countries. In Proceedings of the 32nd international IAEE Conference, San Francisco, CA, USA, 21–24 June 2009.
35. ENGGPRO , "Top 7 Challenges facing Oil and Gas Industry", on 06/08/2020: https://www.enggpro.com/blogs/top-7-challenges-facing-oil-and-gas-industry/
36. Katzman, K. & Foreign Affairs, Defense, and Trade Division. (2003, April). Iraq: Oil-For-Food Program, International Sanctions, and Illicit Trade. Congressional Research Service,Library of Congress.
37. Papapetrou, E. (2001). "Oil Price Shocks, Stock Market, Economic Activity and Employment in Greece." Energy Economics 23: 511-532